الصين بعيون عربية

阿拉伯人看中国

نشرة أسبوعية تهتم بأخبار الصين وموقعها في العالم وعلاقاتها مع العرب

العدد الثاني والتسعون

الاثنين ٥-٢-٢٠١٨

الصين والعالم العربي

سياسة الصين في المنطقة العربية

استدارة الأردن العربي نحو الصين !

- تونس والصين.. تواصل الصداقة والتعاون
- الصين ولبنان: شراكة استراتيجية وعلاقة متجددة عبر الزمن
- الصين والجزائر صداقة ومسيرة حافلة بالانجازات
- العلاقات العربية - الصينية عبر القرون الماضية.. والعلاقات الفلسطينية - الصينية

- مصر.. التوجه شرقاً نحو الصين

- السودان والصين.. علاقات صداقة تاريخية ومصالح مشتركة
- اليمن والصين.. صداقة وثيقة عبر التاريخ
- اليَمن و الصِّين.. إنسانية العَلاقات وكَسب مُشتَرك
- العلاقات العراقية الصينية.. نجاحات وتطور ملحوظين
- تطور الصناعة في الصين.. والعلاقات مع العراق

مقالات خاصة بنشرة الصين بعيون عربية

محمود ريا

سياسة الصين في المنطقة العربية

يتكرر اسم الصين مؤخّراً بشكل دائم في منطقتنا، ويظهر على الساحة سفراء ومبعوثون، وأحياناً يظهر مسؤولون أعلى رتبة كالوزراء ورئيسهم، وصولاً إلى الرئيس شي جين بينغ نفسه الذي زار مصر والسعودية وإيران العامَ الماضي. فهل قرّرت الصين أن تحضر بقوة في هذه المنطقة؟ وما هي أولويات وغايات الصين من هذا الحضور؟

الدور الجديد في العالم

مرّت فترة على الصين كانت قيادتها تعمل على البقاء متخفّية وراء الدور الاقتصادي البحت، بعيداً عن لعب أي دور سياسي على مستوى العالم. كانت الصين حريصة دائماً على عدم إغضاب أحد، وعلى رأس من كانت حريصة على إرضائهم الولايات المتحدة، التي تفرض هيمنتها في مختلف أنحاء العالم، ولا ترضى بأية منافسة لها في أية قارة من قارات الأرض.

كانت الصين في مرحلة نهضة اقتصادية، وكانت تعمل على تعزيز بنيتها الصناعية والزراعية والتكنولوجية، وكانت بحاجة إلى الانتشار في الأسواق بهدوء، ومن دون أية مواجهة مع الدول الفاعلة على مستوى العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ولذلك كانت القيادات الصينية المتعاقبة، بعد مرحلة الانفتاح والإصلاح، تصنّف البلاد على أن دولة على طريق النمو. وكان القياديون الصينيون يعترضون بشدّة عندما يصف أحد ما دولتهم بأنها دولة عظمى، لأن هذا الوصف يضعهم في موقع هام لا يرغبون في أن يكونوا فيه. وقد عبّر الكثير من الباحثين والسياسيين عن هذا الاعتراض، خلال لقاءات معهم، معتبرين أن من يصف الصين بأنها "دولة عظمى" يورّط الصينيين في مواقف تضرّهم.

استمر الأمر على هذه الحال حتى الفترة الأخيرة، حيث بدأت تظهر ملامح حضور صيني في مختلف أنحاء الكرة الأرضية.

وإذا كان هذا الحضور هو أكثر وضوحاً في قضايا تهم الصين بكل مباشر وحيوي، كالوضع المتأزّم في شبه الجزيرة الكورية، وموضوع بحر الصين الجنوبي، وكذلك بالنسبة لبروز التأثير الصيني في العديد من المنظمة الاقليمية كالآسيان ومنظمة شانغهاي، فإن الصين حضرت خلال السنوات الماضية بقوّة في منطقتنا، وكان لهذا الحضور عدّة أوجه، لا تقتصر على نمو التبادل الاقتصادي مع دول المنطقة، وإنما برز في السياسة وحتى في الأمن والعسكر في بعض المواضع.

الصين والمنطقة

العلاقات الصينية مع المنطقة قديمة جداً، وقد تعزّزت هذه العلاقات مع قيام الجمهورية الجديدة في العام ١٩٤٩، حيث كان للصين حضور ثوري كبير، وكانت الصين معروفة بأنها داعم رئيس للقوى اليسارية، وللمنظمات الفدائية الفلسطينية التي تدرّب العديد من أعضائها في الصين في بدايات قيام هذه المنظمات، كما حصلت على كميات كبيرة من الأسلحة من القيادة الصينية المتمثّلة بالزعيم ماو تسي تونغ.

كذلك كانت العلاقات الصينية مع الأنظمة العربية المناهِضة للهيمنة الأميركية قوية جداً، ولا سيما مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي جعل من مصر أول دولة عربية تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٦.

وكانت الصين تقف بحزم إلى جانب الحقوق العربية، وكان لها موقف متميّز من القضية الفلسطينية، وصل إلى حد عدم الاعتراف بإسرائيل، بالرغم من كون الدولة الإسرائيلية من أولى الدول التي اعترفت بالجمهورية الصينية الناشئة في بدايات قيامها عام ١٩٥٠.

وقد بقي الموقف الصيني على هذه الحال طيلة فترة حُكم الزعيم ماو، مع ظهور ملامح ضعف في دعم الصين للمواقف العربية خلال فترة الفوضى التي تحكّمت بالصين أوائل السبعينات، ليطلّ عصر الانفتاح مع تغييرات سياسية كبيرة باتجاه مختلف القضايا الخارجية، ومن ضمنها العلاقات مع المنطقة العربية، فانسحبت بكين من معظم الملفات الموجودة على الساحة وباتت مواقفها من القضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، مواقف باهتة، تراعي المصلحة الصينية أولاً. ولعبت حاجة الصين إلى السلاح، وتعطّشها للتكنولوجيا العالية، والضغط الأميركي العالي المستوى لدفع الصين باتجاه الحصول على هذه التكنولوجيا من إسرائيل، لعبت دوراً كبيراً في فتح باب العلاقات الصينية الإسرائيلية على مصراعيه، وإن بقي في إطار سرّي وغير رسمي إلى حين انهيار الجبهة العربية الرسمية المُعادية لإسرائيل وقيام علاقات بين عدد من الدول العربية والدولة الإسرائيلية بعد عام ١٩٩٠، فسارت الصين في طريق هذه العلاقات، كما غيرها من دول العالم، وقامت علاقات دبلوماسية بين الطرفين لأول مرة عام ١٩٩٢.

لم تحد الصين عن موقف رسمي واضح وصريح يؤكّد دعم حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في قيام دولته المستقلّة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كما أنها لم تتوقّف عن تقديم الدعم بمختلف أشكاله المدنية للسلطة الفلسطينية، ولكن الصين لم تجد حرجاً أيضاً في تعزيز علاقاتها مع إسرائيل في مختلف المجالات، ولا سيما على صعيد التكنولوجيا العالية (هاي تيك) وتصنيع الأسلحة والأبحاث الزراعية والمجالات المتعلّقة بالابتكار والاختراعات الجديدة.

وبذلك رسمت القيادات الصينية المُتعاقبة ـ بعد حقبة ماو ـ مساراً متوازياً يقوم على تطوير العلاقات مع الدول العربية ومع إسرائيل في الوقت نفسه.

التتمة على الصفحة ٣

تتمة المنشور على الصفحة ٢

كل هذه الخطوات أبرزت وجوداً صينياً حيوياً ومهماً في المنطقة. هذا الوجود كان له في المرحلة الأخيرة تجليات لافتة جداً، لعلّ أبرزها التعامل الصيني مع الأزمة السورية. واللافت في هذا المجال معاكسة المواقف الصينية من هذه الأزمة لمصالح الصين الاقتصادية في المنطقة، ولمقتضيات تطوير علاقات الصين مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة، ومع معظم الدول العربية التي وقفت موقفاً معادياً للدولة السورية خلال هذه الأزمة. فما هي أسباب هذا الموقف الصيني الصلب تجاه الأزمة السورية.

الأزمة في سوريا

لم تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي في تاريخها كما استخدمته في مواجهة قرارات تتعلّق بالأزمة في سوريا، وفي كل مرة كانت بكين تقف إلى جانب موسكو في التصدي لمشاريع قرارات تمثل إرادة معظم الأنظمة في العالم العربي والعالم ككل، ما أثار نقمة كبيرة على هذه المواقف الصينية الثابتة، وبالرغم من ذلك، لم تتراجع بكين ولم تضع الأمر في ميزان مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية الاعتيادية، وإنما وضعته في ميزان جيو استراتيجي دقيق، يتوافق حتماً مع المبادئ التي تحكم تعامل الصين مع القضايا الدولية.

الموقف الصيني الرسمي من الأزمة في سوريا واضح، تعبّر عنه تصريحات العديد من المسؤولين الصينيين بشكل متواصل، وأحياناً بشكل يومي.

هي وصفة من أربعة بنود: وقف إطلاق النار، استئناف العملية السياسية، مكافحة الإرهاب بشكل جماعي، وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية.

هذه المبادئ الأربعة تنطلق بدورها من "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي تحكم السياسة الخارجية الصينية: الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء والتدخّل في شؤون الغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

ولكن ما يلفت اهتمام العالم ليس هذا الموقف الرسمي، فهو واضح، ولكن ما يقف وراءه، وما يغطيه من أهداف تسعى بكين إلى تحقيقها من وراء ثباتها في موقفها إلى جانب الدولة السورية، وفيتواتها الصاعقة على مدى سنوات الأزمة التي ألمّت بسوريا.

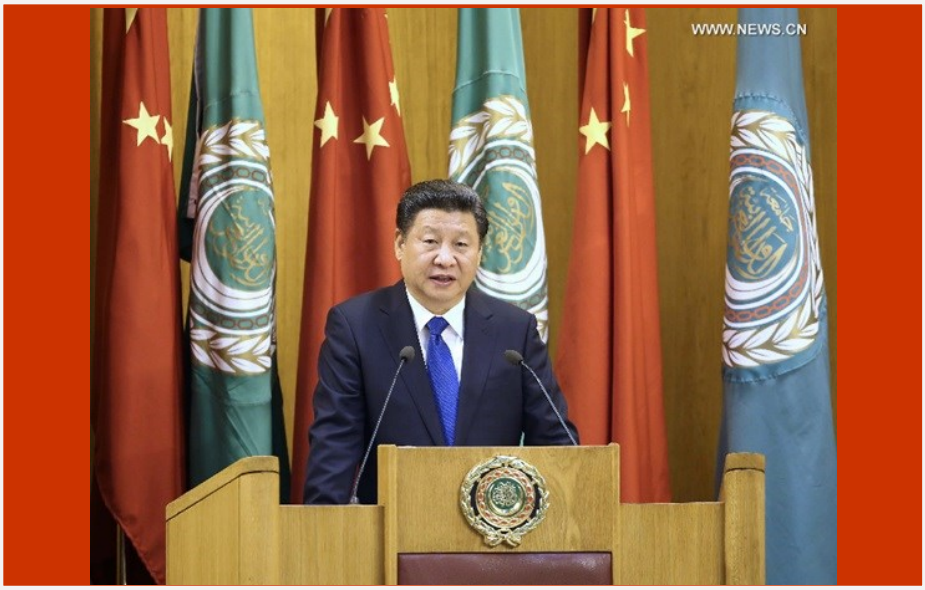

فهل تسعى الصين من خلال هذه المواقف إلى الإعلان عن نفسها، وحجز موقع لها في خارطة السياسة العالمية من خلال البوابة السورية؟ أم أن بكين تكيد للولايات المتحدة الأميركية، وتحاربها في ساحة من ساحات نفوذها ـ أي الشرق الأوسط ـ مقابل اللعب الأميركي في "الباحة الخلفية" للصين في شرق آسيا وجنوب شرقها؟

إن فيتوات الصين لافتة للنظر، ومن حق العالم أن يتساءل عن مغازيها، ومعها حديث الصين عن دعم الحكومة السورية في الكثير من المجالات، ومنها المجال العسكري، ولو من باب التدريب واللوجستيات، كما حصل خلال زيارة مسؤول عسكري صيني كبير إلى دمشق العام الماضي.

العلاقات مع العرب..

تعزّز الصين علاقاتها مع الدول العربية بشكل كبير، ويأخذ نمو العلاقات بين الأمّتين مسارين متزامنين: تنمية العلاقات مع الدول العربية ككل، وتنمية العلاقات الثنائية، بين الصين وكل دولة عربية على حدة.

وفي كلا المسارين هناك خطوات مهمة تحقّقت وتتحقّق، ولعلّ تصاعد التبادل التجاري بين الطرفين خلال السنوات العشر المنصرمة يشكّل دليلاً على هذا التقدّم.

تفيد الأرقام أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بلغ حوالى ٢٣٠ مليار دولار في العام الماضي، وأن هذا الرقم مرشّح للارتفاع إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً خلال بضعة أعوام. وهذا الرقم مهم جداً بالنسبة للصين وللدول العربية على السواء، خصوصاً أنه يعني في تفاصيله أن الصين هي الشريك التجاري الأول لأغلب الدول العربية.

ومن أجل ذلك نجد أن الصين تولي عناية بالغة لعلاقاتها مع الدول العربية، فلا تنقطع الوفود المتبادلة على مختلف المستويات، وتتعدّد الزيارات الرسمية عالية المستوى، ولعلّ أهمها جولة الرئيس الصيني شي جينبينغ في المنطقة أوائل العام ٢٠١٦، وزيارته إلى دولتين عربيتين هما مصر والسعودية، فضلاً عن إيران، في حين لم تنقطع زيارات الزعماء العرب عن الصين خلال الأشهر الماضية.

على أرض الواقع، تضع الصين علاقاتها مع مصر على رأس أولويّاتها العربية، وهذا الأمر مفهوم، كون مصر أكبر الدول العربية على مستوى عدد السكان، وأيضاً على مستوى الدور التاريخي في سياسة المنطقة.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الاهتمام الصيني ينحرف قليلاً باتجاه منطقة الخليج، حيث تتربّع السعودية والإمارات العربية المتحدة على عرش اهتمامات الصين الاقتصادية، وهذا يعود إلى عاملين أساسيين: امتلاكهما البترول الذي يعتبر مطلباً صينياً دائماً من أجل تحريك عجلة الصناعة الجبّارة في الصين، وكونهما سوقاً استهلاكية واسعة جداً ومتطلّبة جداً، وهذا ما يشكّل جنّة للمُنتجين الصينيين.

.. ومع غير العرب

إن الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية لا يمنعها من الاهتمام بالمنطقة المحيطة أيضاً، ويبرز على رأس الدول المقصودة بهذا الاهتمام إيران وتركيا.

التتمة على الصفحة ٤

تتمة المنشور على الصفحة ٣

بالنسبة لإيران فإن العلاقات مع الصين حيوية لكلا البلدين. وإذا كان العامل الاقتصادي يلعب دوره بقوة في تعزيز هذه العلاقات، فإن العوامل السياسية والجيواستراتيجية أساسية في هذا المجال.
فالصين ترى في إيران شريكاً ثابتاً، يمكن الاعتماد عليه، يتمتّع باستقلالية القرار، ولا يخضع لإملاءات أطراف ثالثة في تحديد مسار علاقاته مع بكين.
هذه الاستقلالية ليست موجودة عند معظم الشركاء الآخرين في المنطقة، ولذلك فإن الصين التي تحسب حساب الصِدام مع الولايات المتحدة في أي وقت، ترى في علاقاتها مع إيران ضمانة لاستمرار تدفّق النفط عند أي قرار أميركي بالضغط على الصين من هذا الباب، في حين أن الدول الأخرى في المنطقة ستكون مُحرَجة جداً في التعامل مع الصين، لا بل ستكون خاضعة للإرادة الأميركية، نظراً لتشابك علاقاتها مع الولايات المتحدة وارتباط أمن الأنظمة بالحماية الأميركية.
ولعلّ أفضل توصيف للعلاقات الصينية الإيرانية في الماضي والحاضر والمستقبل هو ذلك الذي أورده الكاتب الأميركي جون جارفر في كتابه: "الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية" والصادر مُعرّباً عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
يقول الكاتب في آخر عبارة من كتابه الذي يحوي أكثر من ٥٠٠ صفحة: "بالرغم من أن سبل التعاون بين الصين وإيران وقنواته ستتغيّر بتغيّر المصالح المُتبادَلة، إلا أن الحوافز التي تقف وراءه ستظل ثابتة على الدوام".
وبقدر ما ترغب الصين وإيران في تعزيز علاقاتهما، بقدر ما ترمي الولايات المتحدة بظلّها على هذه العلاقات، بما يدفع الصين إلى الحَذَر من الانسياق بعيداً في تطوير التعاون في مختلف المجالات مع إيران، من دون أن يمنعها ذلك من القيام بخطوات مدروسة ومتقدّمة على هذا الطريق.
أما بالنسبة إلى تركيا فإن الوضع أكثر تعقيداً، نظراً لدخول العديد من العوامل المهمة على خط العلاقات بين البلدين. فطموح تركيا لمدّ نفوذها إلى العالم التركي في وسط آسيا يجعلها على تماس مباشر مع الصين، لا بل في موضع احتكاك دائم يُظهر نفسه في الكثير من المواقف. وما يجعل العلاقات خاضعة لضغوط الحماية المعنوية التي تحاول تركيا تقديمها لبعض الأقليات المسلمة في غرب الصين، والتي تعود لأصول تركية، كقومية الإيغور.
إن الدور الذي تلعبه تركيا في دعم الحزب الإسلامي التركستاني، في مقاطعة سينكيانغ غرب الصين، وفي المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلّحة في سوريا، يثير الكثير من القلق لدى الصينيين الذين يصنّفون هذا الحزب بأنه مجموعة إرهابية، وذلك لتبنّيه فكر تنظيم القاعدة من جهة، ولنشاطاته الانفصالية الهادفة إلى عزْل منطقة سينكيانغ عن الصين من جهة أخرى.
إلا أن هذه الحساسية لم تمنع من تحقيق تطوّر مهم في العلاقات بين الصين وتركيا، ولا سيما أن تركيا تشكّل جزءاً أساسياً من طريق الحرير القديم الذي تعمل بكين على إحيائه من خلال المبادرة التي طرحها الزعيم الصيني شي جينبينغ تحت عنوان "مبادرة الحزام والطريق" والتي تعلّق الصين آمالاً كبيرة عليها، كي تكون نافذتها البرية والبحرية على الغرب الآسيوي والأوروبي، بما يحميها من أيّ حصار أميركي ترصد الصين ملامحه من خلال السيطرة على المضائق البحرية الأساسية في الطريق التجارية إلى الصين، ولا سيما مضيق ملقة الاستراتيجي.

سياسة متوارية؟

لا ترى الصين أنها غائبة عن منطقة الشرق الأوسط، ويكرّر مسؤولوها الحديث عن حضور في الكثير من الملفات والقضايا، وعلى رأسها الملف السوري، ولكنها تحمّل الإعلام الغربي إلى حد كبير مسؤولية تغييب الدور الصيني، حيث أن هذا الإعلام يهمّش كل التحرّكات الصينية، ويغلّب عليها الحركة السياسية والدبلوماسية الغربية، بما يجعل الدور الصيني ثانوياً على مستوى الحركة الإعلامية الدولية، وفي ما يتعلق بالمنطقة.
ولكن هذا التوصيف الذي أطلقه كاتب صيني هو جين لين سيانغ عبر موقع "شبكة الصين" شبه الرسمية ليس هو السبب الوحيد لتواري دور الصين في منطقتنا، وفي العالم بشكل عام.
يقول جين في مقاله المنشور أواخر العام الماضي: "يمكننا أيضاً أن نعزو غياب الدور الصيني في المنطقة عن الأنظار لسياساتها المتوارية عن الأضواء بشكل متعمّد وغير متعمّد. فالسياسات المتوارية عن الأضواء دائماً ما كانت جزءاً من ثقافة الصين السياسية".
ويضيف: "الشعار الأكثر شهرة في هذا الصدد هو بلا شك تحذير الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ في أوائل التسعينات حول وجوب أن تكون الصين متواضعة وحكيمة، وأن تبتعد عن الأضواء وألا تسعى إلى الهيمنة أبداً".
ويتابع الكاتب الصيني قائلاً: "لقد مر بالفعل ربع قرن منذ إصدار دنغ لهذا التحذير، لكنه لا يزال أحد المبادئ الرئيسية التي تحكم السياسات الصينية بشكل إجمالي، ولا ينبغي أن تكون سياسة الصين في منطقة الشرق الأوسط استثناءً.
وعلى الرغم من اعتقاد بعض الباحثين أنه يتعيّن على الصين اتخاذ سياسة أكثر استباقية نتيجة لازدياد قوّتها، تجادل قلّة في أنه على الصين التخلّي عن سياسة التواري عن الأنظار في الشرق الأوسط".
ويختم: "إلا أن الخلاصة أنه ينبغي أن يكون التواري عن الأضواء أيضاً خيار السياسة الصينية في إطار نوع جديد من العلاقات بين الدول الكبرى. وهذا النوع الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى الذي اقترحه الرئيس شي جينبينغ يؤيّد عدم المواجهة بين الدول الكبرى على المستوى الاستراتيجي، سيما بين الصين والولايات المتحدة".

فخ ثيوسيديديس

في تعاملها مع المنطقة، ومع العالم ككل، تسعى الصين إلى التفلّت من الفخ التاريخي المعروف بـ "فخ ثيوسيديديس" الذي يُعبِّر من خلاله عن الصِدام الحتمي المفترض وقوعه بين القوة المهيمنة في العالم والقوة الصاعدة، والذي يتجسّد طرفاه اليوم بالولايات المتحدة والصين.
إن الهرب من هذا الفخ يسكن في عُمق فكر القيادة الصينية، وقد تم التعبير عن الخوف من الوقوع في هذا الفخ في أكثر من وثيقة صينية رسمية.
ومن أجل التخلّص من هذا الفخ تعمل الصين بحكمة وهدوء وبعيداً عن استفزاز الطرف الآخر، ولكنها تعمل أيضاً بحزم وقوة ومن دون تنازل عن الحقوق الأساسية. ومن أجل ذلك نرى الحضور الصيني واضحاً وصريحاً في منطقتنا العربية، ولكننا نراه أيضاً حضوراً هادئاً وغير مستفز، يعمل على مبدأ المنفعة المشتركة وفقاً لمعادلة "رابح ـ رابح"، وهذا ما سنرى آثاره بشكل أكثر بروزاً خلال السنوات المقبلة

***مقال نشر في موقع الميادين نت بتاريخ ٨-١١-٢٠١٨**

استدارة الأردن العربي نحو الصين!

موقع الصين بعيون عربية -

مروان سوداح

رئيس الاتحاد الدولي للصَّحفيين والإعلاميين والكتاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين

في الأول من يناير ٢٠١٨م الحالي، يكون الأردن قد دخل في السنة الـ ٤١ لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين(٧أبريل/ نيسان-١٩٧٧)، والتي تميّزت في عقدها الرابع بالذات بتقدّم مُتسارع ملحوظ، وشمولها مجالات كثيرة واعدة، ومشاريع تحتية وطاقية، وتوقيع اتفاقيات لإنشاء مؤسسات ثقافية وترفيهية وتجارية وتعليمية وغيرها (ضمن "مول التنين" الصيني وغيره)، وتقديم الصين مساعدات مالية وعينية للاجئين السوريين على أراضي المملكة.

وبهذا يكون الاردن والصين قد أنجزا نقلة نوعية وحقيقية في علاقاتهما الاقتصادية والانسانية الاستراتيجية، التي تمهّد بصورة مباشرة وطبيعية لمرحلة أردنية صينية انتقالية، تتسم بنمو في التفاهمات السياسية والإستراتيجية الفاعلة على الارض كما أعتقد، آخذاً بعين الاعتبار تغيّر السياسة الامريكية جذرياً حِيال العرب دولاً وشعوباً وحقوقهم المشروعة وبضمنهم الاردن، وبالتالي دنو مرحلة من التبّدل والانتقالية في التحالفات الدولية والعربية في منطقة "الشرق الاوسط" نحو البحث عن حليف سياسي واقتصادي واستثماري مُجرب وموثوق – وهو الصين.

وفي هذا الوضع الخطر والمُعقّد والمفصلي، تَمثُلُ مهمة ملحة أمام الاردن والصين وغالبية البلدان العربية، لتعبئة الفراغ في المنطقة العربية الهامة جيوسياسياً، وهو فراغ خلّفهُ التقهقر الامريكي فيها وفي المنطقة الاوسطية بأكملها. لذا، يَنتظر الاردنيون من الصين التقاط هذه الفرصة التاريخية التي لن تتكرر ثانية، لتخليق واقع أردني وعربي جديد لتشابكات وترابطات وإقامة قواعد قوية وعميقة لمديات طويلة جداً، تسمح للعرب والصين بالعمل سوياً على استقرارهما الناجز، وللتخلص من الارهاب الدولي لصالح عمليات التنمية الاقتصادية والثقافية والربط الحضاري ما بين الطرفين الصديقين، عودة الى تاريخ صيني عربي موثوق ومزدهر في ألفيات خلت.

وفي هذا السياق، وتأكيداً على ما ذهبنا إليه من تحليل وتوقّعات، يؤكد الباحث الصيني المعروف، ورئيس معهد دراسات الشؤون العربية بجامعة نينغشيا الصينية، ونائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة سابقاً (لي شاو شيان)، في تقرير نشرته مؤخراً وكالة أنباء "شينخوا" الرسمية الصينية، "إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في تزايد مستمر بالنسبة للصين، فهي منطقة محورية في ظل مسعى الصين إلى دفع "مبادرة الحزام والطريق" الى الامام. ويضيف الباحث، "الآن وفي هذه اللحظة الفارقة، تقف الصين أمام فرصة تاريخية لتعميق الترابط الإستراتيجي بينها وبين المنطقة على المدى الطويل"، وينوّه الباحث الصيني المخضرم أيضاً الى: "أن السنوات المقبلة ستشهد قوة أكبر في درجة الترابط بين الصين والشرق الأوسط، ومشيراً إلى أن مصالح الصين في الشرق الأوسط تتمثل في ثلاثة جوانب رئيسية، ألا وهي المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية".

وعلاوة على ذلك، لفت (لي شاو شيان)، إلى "أن المصالح الأمنية للصين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرق الأوسط ويزداد هذا الارتباط يوما بعد يوم، مفسرا أن معظم سكان منطقة الشرق الأوسط ينتمون للأمة العربية التي تعتنق غالبية شعوبها الدين الإسلامي وبالتالي يعد الشرق الأوسط قلب الإسلام، ذلك في الوقت الذي يتجاوز فيه عدد السكان المسلمين في الجزء الشمالي الغربي من الصين ٢٠ مليون نسمة. ومن هنا يتضح أن الوضع الأمني والاستقرار في شمال غرب الصين يرتبط بشدة بالشرق الأوسط. وتوقع الخبير الصيني المخضرم أن يمر الوضع في الشرق الأوسط بوجه عام خلال المدة من السنوات الخمس إلى العشر المقبلة بثلاث فترات، أولها: فترة إعادة بناء النظام السياسي في المنطقة، أي فترة إعادة هيكلة النظام السياسي في الشرق الأوسط بعد الانهيار؛ وثانيها: فترة التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في سياق التغيرات الجذرية التي يعيشها العالم العربي، وهو تحول سيأتي عاجلا أم آجلا، وثالثها: فترة استعادة التوازن بين القوى الجيوسياسية، فبعدما أصاب الهيكل الجيوسياسي في الشرق الأوسط الخلل وصار غير متوازن إلى حد كبير، لا بد من عودته تدريجيا إلى الوضع المتوازن من أجل الخروج من حالة الفوضى الراهنة".

لهذا وغيره من الاسباب، لم يقف الاردن ضد الصين سابقاً ولاحقاً، بل اتسمت سياسته في بدايات العلاقات مع الصين بالتوازن الدولي، ثم تطورت الى تعزيز في المصالح الثنائية السياسية والاقتصادية، وأعقب ذلك في زمن لاحق زيارات متكررة للملك عبدالله الثاني الى الصين وثّقت العلاقات ورفعت من سويتها، وامتدت الى مجالات الأعمال الرسمية على صعيد عالمي، وكذلك في المنحى الديني الاسلامي بتفرعاته المختلفة، وتعزيز علاقات الاردن مع المناطق الاسلامية الصينية التي زار الملك ووفود الاردن بعضاً منها، وليكون معها عمل اقتصادي الى جانب الاعمال الاخرى.

وهنا يتبّدى الاهتمام بسياسة الاردن التي لم تقف ضد الصين يوماً، والى جانبها كانت السياسة الرسمية الصينية صديقة للأردن وحليفة لمطالبه المشروعة، ذلك أن عمّان وبيجين كانتا دوماً في تصالح وصداقة ورغبة في تعظيم صِلاتهما

التتمة على الصفحة ٦

تتمة المنشور على الصفحة ٥

المختلفة. ولهذا، ولتأكيد مواقفه الصينية من وحدانية الصين، ألغى الاردن علاقاته الرسمية سياسياً ودبلوماسياً ودولتياً مع جزيرة تايوان منذ عهد بعيد، بل منذ لحظة تأسيس علاقته الرسمية مع الصين، لأن ذلك كان شرطاً أساسياً لعلاقته مع بيجين، وشرطاً لعلاقة أي بلد آخر أيضاً مع الصين، واعترفت المملكة الاردنية الهاشمية بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً شرعياً ووحيداً للامة الصينية برمتها، وأقرّت بأن تايوان هي جزء لا يتجزأ من البر الصيني الرئيسي ومنطقة من مناطقه، وسَعَت لصالح علاقات رسمية طبيعية واعتراف كامل وشامل بجمهورية الصين الشعبية. وفي هذه الأجواء، تحوّلت سفارة تايوان في عمّان الى مكتب تجاري لدى الاردن، لا حقوق لديها لممارسة أي فِعلٍ سياسي أو نشاط دبلوماسي، وبعيدة كلّ البعدِ عن كل العمليات التي تمثل تايون في غير التجارة والاستيراد والتصدير والعلاقات الانسانية غير المرتبطة بالسياسة والمجتمعين السياسيين والدبلوماسيين العربي والدولي.

ـ ولأجل التعريف أكثر بمجمل العلاقات الاردنية الصينية، وللتوثيق، أرفق هنا أجزاء من كلمة السفير الصيني لدى الاردن السيد (بأن وي فانغ)، التي ألقاها في مؤتمر صحفي أقامه بذكرى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وحول المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، والكلمة كاملة ومقدمة خصيصاً من السفارة الصينية لنشرة "موقع الصين بعيون عربية":

... في الفترة ما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٦، بلغ إجمالي حجم الاستيراد والتصدير بين الصين ودول الواقعة على خط "الحزام والطريق" ٣,١ تريليون دولار أمريكي، بما يزيد عن رُبع حجم التجارة الخارجية للصين في نفس الفترة. ويبلغ إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في الدول الواقعة على خط "الحزام والطريق" ٥٠ مليار دولار أمريكي، بما يشكّل عُشرا من إجمالي حجم الاستثمارات الصينية بالخارج في نفس الفترة. إضافة إلى ذلك، ستعمل الصين بثبات على حماية المصالح المشتركة للدول النامية، وتعزيز تنسيقها مع الدول النامية في الشؤون الدولية والإقليمية، ودفع تطوير نظام الحوكمة العالمية نحو اتجاه أكثر عدلًا وإنصافًا. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والأردن، فبالنسبة لنا، من المهم والضروري إدراك وفهم جوهر التقرير بجدّية، وارتباطه مع واقع العلاقات الصينية الأردنية بشكل عميق، وذلك من أجل تحديد اتجاه مستقبل العلاقات الثنائية بصورة أفضل.

تظلّ الصين تولي اهتماما بالغا لتطوير علاقاتها مع الأردن، وتحرز العلاقات الثنائية بين البلدين إنجازات جديدة باستمرار. وفي هذا العام، تمّ تبادل برقيات التهنئة بين قيادتي البلدين ووزيري الخارجية من كلا البلدين لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، وقام نائب رئيس مجلس الدولة الصينى السيدة ليو يان دونغ، ونائب رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصينى السيد تشيانغ با بونتسوغ، ووزير الخارجية الصيني السيد وانغ يى بزيارة للأردن، كما قام معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني السيد أيمن الصفدي ووزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني السيد عماد فاخوري بزيارة إلى الصين. وأقام كلا الجانبين حفل استقبال للاحتفال بإقامة العلاقات الدبلوماسية. علاوة على ذلك، قامت سفارتنا بعقد ندوتين حول العلاقات الصينية الأردنية ومؤتمر صحافي بهذا الخصوص، وكذلك إنجاز إصدار كتاب ((نحن وأنتم... قصص الصين والأردن)) بنسختيه الصينية والعربية، وإصدار المغلف البريدي التذكاري لإحياء الذكرى، إضافة إلى دعوة عدد كبير من المسؤولين الحكوميين والشباب والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين من أصدقائنا الأردنيين لزيارة الصين، وكذلك أقامت سفارتنا أسبوع الثقافة الصيني وأسبوع الأفلام الصيني وغيرها من الأنشطة المتنوّعة. وقد بدأت أعمال البناء والإنشاء لأكبر مشروع تعاون بين البلدين في المجال الاستثماري والتمويلي، أي مشروع عطارات لتوليد الكهرباء بواسطة الحرق المباشر للصخر الزيتي. إن الصين هي المستثمر والممول والمنشئ لهذا المشروع، ويبلغ مقدار التمويل الصيني فيه مليار وستمائة مليون دولار أمريكي، وسيوفّر هذا المشروع ٥٥٠٠ فرصة للعمل في المجتمع الأردني. وفي الشهر الماضي، اختتمت اجتماعات الدورة السابعة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الصين والأردن، وتمخّض عن هذه الاجتماعات التوقيع على سلسلة من وثائق التعاون بين الجانبين، لاستفادة الجانب الأردني من المنح الصينية لتمويل مشاريع تنموية في الأردن مثل مشروع طريق السلط العارضة، والمرحلة الثالثة من نظام المراقبة المركزية للأمن العام CCTV، وتوفير جهاز فحص بالأشعة السينية (X-ray) وأجهزة تفتيش (CT Inspection) لدائرة الجمارك الاردنية، وتزويد معدات ومواد لمشروع المياه والري. وفي مستقبل قريب، سيفتتح "مول التنين الصيني" في عمان الذي تتطلعون إليه منذ زمن.

كما تعرفون، ليس هناك إلا صين واحدة، وإن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين في العالم. يمثل حلّ مسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد التام للوطن الأم مكمنًا للمصالح الجوهرية للأمة الصينية. ولن نتزعزع أبدا في مواصلة التمسك بمبدأ "التوحيد السلمي، دولة واحدة ونظامان"، ودعم التنمية السلمية للعلاقات بين جانبي مضيق تايوان ودفع عملية التوحيد السلمي للوطن الأم إلى الأمام. إننا مصمّمون على حماية سيادة الدولة وسلامة أراضيها، ولن نتغاضى أبدا عن تكرار المأساة التاريخية المتمثلة في انقسام البلاد. وانطلاقا من مبدأ الصين الواحدة، قام الجانب الأردني مؤخّرا بالطلب من مكتب منطقة تايوان في الأردن والضغط عليه بتغيير اسمه، وإن الجانب الصيني يشيد بذلك. يُعتبر مبدأ الصين الواحدة أساسا لإقامة وتطوير علاقات الصين الودية مع كافة دول العالم. سيساهم الإجراء المذكور أعلاه للجانب الأردني في زيادة تعزيز الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين الصيني والأردني، وإرساء أساس أمتن لتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات.

يملأنا الأمل والثقة كلّما استشرفنا مستقبل العلاقات الصينية الأردنية. وباتّخاذ روح المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني كدليل إرشادي، سنعمل على تقديم إسهامات جديدة وخلق وضع جديد، لتحقيق تطوّر أكبر وتقدّم أعظم للعلاقات الصينية الأردنية التي تتطور على قدم الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة ومن خلال عملية التشارك في بناء "الحزام والطريق"، بما يعود بالخير على البلدين دولةً وشعبًا".

ـ المقال خاص بالنشرة الالكترونية الدورية لموقع الصين بعيون عربية.

تونس والصين.. تواصل الصداقة والتعاون

موقع الصين بعيون عربية

سناء كليش

تشهد العلاقات التونسية الصينية معالم بارزة إبتداءً بتأسيسها ومروراً بتطورّها السريع، فقد كان الاعتراف المتبادل بين الدولتين وإقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية وتوطيدها نتجية مباشرة لزيارة رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل (شو إن لاي) الى تونس، في سنة ١٩٦٤. وفي العام ٢٠١٤، تبادل الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره التونسي المنصف المرزوقي، برقيات التهنئة بمناسبة الذكرى الـ٥٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (١٠ يناير/ تشرين الثاني١٩٦٤)، إذ تمكن البلدان خلال تاريخهما المشترك والحافل بالانجازات، من بناء علاقات صداقة متينة وتعاون بنّاء وشراكة خلاّقة، من أجل بلوغ المرحلة التعاونية الإستراتيجية التي جُلّها ثقة متبادلة وترابط وثيق، وقد بلغاها وأكداها بجهود ثنائية دؤوبة.

ترتكز علاقات تونس بالصين الى مبادىء واضحة وثابتة حاكمة لها. ودلالة على ذلك، قال الامين العام الرئيس شي جين بينغ بمناسبة ذكرى نصف قرن على تأسيس هذه العلاقات، أن الصين وتونس تتمتعان بصداقة تقليدية، وبأن العلاقات بينهما قد شهدت تنمية سليمة ومطردة ضمن التعاون المثمر في شتى المجالات، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، الأمر الذي عاد بمنافع عملية على الشعبين في البلدين، وهما نامبان ويواجهان مهام شاقة من أجل التنمية. كما أكد "شي" حينها، أن بلاده تولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات مع تونس، ومستعدة لتدعيم الثقة السياسية المتبادلة وتعميق التعاون، وبضمنه الثقافي، بهدف مواصلة الإرتقاء بالعلاقة التعاونية الودية بينهما، وقد بادله الرئيس التونسي أنذاك ذات الافكار والآراء، وزاد عليها "استعداد تونس للعمل مع الصين لتطوير العلاقات وإثراء محتوى الصداقة ورفعها الى مستوى شراكة استراتيجية بهدف تحقيق المنفعة للشعبين".

تثمن تونس وقوف الصين معها في مكافحة الارهاب بأشكاله المختلفة، وتشيد بمواقفها في هذا المجال، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، ولجهودها الهادفة إلى تحقيق التنمية الجهوية وتطوير الاقتصاد. ومن المحطات المشهودة للعلاقات بين بلدينا، زيارة وزير الشؤون الخارجية الصيني السيد وانغ يي إلى تونس في ماي أيار ٢٠١٦، وقد مثّلت دفعاً كبيراً لعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين، ومواصلة انجاز مشاريع صينية هامة في تونس لاسيما وأنها تتوافق مع حاجات الدولة التونسية، وقد كان أخرها أنذاك مشروع المستشفى الجامعي بصفاقس الذي انطلقت أشغاله منذ شهر ديسمبر كانون الاول ٢٠١٦، والتي تعد جزءاً من المشاريع الصينية في تونس وواحدة من المساهمات في إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المخطط الخماسي للتنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠.

لا تتوقف الصين عن تأييد تونس واحترام خيارات شعبها وطموحاته، وتعمل على تعزيز قدرات الدولة التونسية في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية والأمنية الراهنة، لاسيّما أن الصين تعتبر تونس "شريكاً مثالياً ومهماً على المستوى الإفريقي"، الى ذلك تجد الجهود التونسية بإتجاه الصين تثميناً عالياً وإيجابياً من لدن القيادة الصينية والشعب الصيني ومن ذلك بخصوص المقترحات والمبادرات والمشاريع الصينية التاريخية، الهادفة إلى دفع العلاقات الدولية الى الامام وأمانها، ومنها مشروع إحياء طريق الحرير القديم، بمبادرة "الحزام والطريق" التي يتبّناها فخامة الرئيس شي جين بينغ.

وشهدت العلاقات التونسية الصينية تطورات ملحوظة في الآونة الاخيرة، لاسيّما افتتاح منظمة طريق الحرير للتعاون الثقافي والاقتصادي الدولي الصينية (سيكو)، مكتباً لها في تونس (سيكو تونس)، وهو الاول بافريقيا،

ويهدف هذا المكتب الذي يترأسه، رئيس الغرفة التونسية الصينية، الى دفع علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، وانجاز مشاريع ضخمة بتونس في قطاعات تشمل البُنية التحتية والمناجم والطاقة والعقارات، فضلاً عن إحداث منشآت سياحية، إضافة الى تعزيز مجالات التعاون ليشمل مجالي الثقافة والتكنولوجيا، بحسب تصريحات أمين عام منظمة سيكو (منظمة صينية غير حكومية)، هونغ هونغ خلال زيارته الى تونس.

وفي واحدة من أهميات العلاقة التونسية الصينية بتأسيس منظمة (سيكو) والاتفاقيات المشتركة بين البلدين، هو إعتماد تونس بوابة للصين لمزيد من ولوج العمل الاقتصادي والاستثماري الصيني الى أفريقيا، زد على ذلك أن المشاريع الصينية في العالم العربي باتت تطلب تشغيل اليد العاملة المحلية، وهذا يصب في مصلحة تونس لتحسين القدرات الشرائية للمواطنين التونسيين، ولأجل بروز طبقة متوسطة قوية في البلاد، وبالتالي تنشيط الحركية الاقتصادية والسكانية في الدولة، إضافة الى إطمئنان الصين لجهة الأوضاع الاستثمارية المناسبة في تونس، والتي من شأنها زيادة عديد السياح الصينيين الى البلاد بصورة ملحوظة، وجعل تونس محطة أولى لهم أسوة بالسياح الوافدين الى تونس من البلدان الاوروبية، والذي جعل منها وجهة أساسية ومفضلة بالنسبة إليهم .

وتنبع أهمية التعاون التونسي الصيني في مجال (سيكو تونس)، في طبيعة عمل منظمة طريق الحرير للتعاون الاقتصادي والثقافي، التي تنشط ضمن مبادرة صينية عالمية تضم ٦١ غرفة تجارة دولية، تهدف الى تدعيم المبادلات التجارية بين الصين وباقي البلدان المتواجدة على خريطة طريق الحرير القديم.

الحديث عن العلاقات التونسية الصينية طويل وكثير وممتع، ولا يسعنا هنا سوى بذل المزيد من الجهود لأجل تعميق العلاقات مع الاصدقاء الصينيين في مسار الكسب والمنفعة المشتركة وتعزيز المصالح والصداقة والوفاء المتبادل.

***#سناء_كليش: كاتبة وصحفية تونسية معروفة وعضو ناشط في الإتحاد الدولي للصُحفيين والكتّاب العرب أصدقاء الصين.**

الصين ولبنان: شراكة استراتيجية وعلاقة متجددة عبر الزمن

موقع الصين بعيون عربية

محمد زريق

نُسِجت العلاقات اللبنانية الصينية على طريق الحرير منذ قديم الزمن، ففي بلاد الأرز اليوم قصص عن أعمال تجارية وثقافية وفنية ما كانت لتكون لولا سياسة الصين المنفتحة على العالم العربي والمُحِبة لشعب وحكومة لبنان. فالصين اليوم ليست بالدولة العادية، فالتاريخ الصيني اللبناني الطويل والعلاقات الثنائية الحافلة بالأحداث والانجازات والمساهمات جعلت من هذه العلاقة "علاقة استثنائية وفوق العادة".

تعود العلاقة اللبنانية الصينية إلى عام ١٩٥٥ عندما التقى ممثل الوفد الصيني إلى مؤتمر باندونغ السيد "تشو إن-لاي" كل من ممثلي الوفود اللبنانية والسورية والمصرية والسودانية، بالاضافة إلى غيرها من الوفود، خلال اللقاء كانت العين اللبنانية تتطلع إلى الدعم الصيني للبنان كبلد كحديث، والصين تتطلع إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان. وفي كانون الثاني من العام ١٩٧١ اعترفت الدولة اللبنانية رسمياً بجمهورية الصين الشعبية، وقد جاء هذا القرار بوقت متأخر عن باقي الدول العربية بسبب الأزمات الداخلية التي شهدها لبنان وبسبب ارتباطات لبنان الخارجية، خصوصاً مع الدول الغربية مثل فرنسا.

وفي السادس من تشرين الثاني من العام ١٩٧١ اعترف لبنان بجمهورية الصين الشعبية، وبعد هذا التاريخ بدأت العلاقات بين البلدين بالتطور، بالتحديد على الصعيد الاقتصادي، وقد قطعت الصين دعمها لحركات التحرير الوطنية، وأصبح تعاملها مع الدولة اللبنانية بشكل مباشر، وبدأت بكين سياسة التعامل مع جميع الفرقاء من دون تمييز، الأمر الذي أدى إلى حالة من تقبل الصين لبنانياً. وقد ظهر دور الصين الوسطي والسلمي خلال الحرب الأهلية اللبنانية، حيث دعت إلى حل الخلافات بالطرق السلمية والحوار. ولكنَّ الصين لم تترك القضية الفلسطينية وظلت في موضع الداعم المعنوي خصوصة مع "سياسة كيسنجر المكوكية" والتعبئة السوفياتية خلال مؤتمر جنيف للسلام بين فلسطين واسرائيل.

قام المسؤولون اللبنانيون بزيارة جمهورية الصين الشعبية العديد من المرات، ولكن أهمها كانت زيارة رئيس الحكومة الأسبق المرحوم رفيق الحريري عام ٢٠٠٢ لأنها أنتجت تعاوناً في العديد من المجالات، بالتحديد في المجال الاقتصادي.

في ما خص الأمم المتحدة فقد صوتت الصين لصالح القرار رقم ١٧٠١ من أجل انهاء الحرب وقد شاركت الصين في قوات حفظ السلام في لبنان، بالاضافة إلى الفرق الطبية التي تؤمن الخدمات والعناية للمواطنين والعسكريين اللبنانيين. وكانت الصين داعمة بشكل دائم للسلام في لبنان وعدم التقاتل بين الأحزاب والطوائف. وفي ما خص الربيع العربي، فقد اعتبرت الصين أن هذه الموجة لن تجلب إلا عدم الاستقرار والخراب للدول العربية ولها أيضاً، تحديداً في شينجيانغ والتيبت.

ما بين الصين ولبنان علاقات قوية ومتينة قائمة على قواعد الاقتصاد والتجارة والثقافة والأمن والاتصالات، وما يستحق الذكر هو وجود اليوم الثقافي اللبناني في الصين واليوم الثقافي الصيني في لبنان، الأمر الذي يدل على عمق وجودة العلاقة التي تربط البلدين.

إن التجارة كانت ولا تزال محور العلاقة التي تربط البلدين، فقد كان للبنان الدور البارز على طريق الحرير منذ قديم الزمن حيث كان يمر هذا الطريق في بعض المدن اللبنانية؛ أما اليوم وبعد أن أعاد الرئيس الصيني السيد شي جينبينغ إحياء طريق الحرير تحت اسم مبادرة "الحزام والطريق" في العام ٢٠١٣، فإن لبنان سيكون واحداً من الدول التي يمر عبرها هذا الطريق وسيكون دوره فعالاً ومفصلياً.

وإشارة إلى هذا الدور قال السفير الصيني في لبنان السيد وانغ كيجيان من مدينة صيدا الساحلية "إن صيدا تتمتع بموقع جغرافي مهم على طريق الحرير القديم، ويمكن أن تؤدي دوراً ضمن مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين، والتي تعود بالمنفعة على كل المدن التي تشملها. إن العلاقات الصينية – اللبنانية تزداد صلابة ومتانة، نتيجة إيمان البلدين بأهمية تنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن لبنان بدأ منذ فترة بتحقيق استقرار سياسي غداة انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، ثم انتخاب سعد الحريري رئيساً للحكومة، وكل هذه الخطوات ساهمت في تعزيز التوازن السياسي والاقتصادي في لبنان"، هذا الموقف الصيني الرسمي على لسان سفير الصين في لبنان يؤكد على مدى أهمية لبنان على الخارطة الاقتصادية الصينية وعلى مدى متانة وصلابة العلاقات التي تربط البلدين.

وفي لقاء آخر اعتبر وانغ كيجيان أن لبنان يعد من البلاد المميزة جداً في المنطقة وأن العلاقة بين الصين ولبنان ممتازة والتبادل التجاري يتقدّم بشكل سريع والصين أكبر شريك له.

وشدد على أن لبنان يتمتع بثقافة وحضارة متنوعة وسياحة مزدهرة وقطاع مصرفي قوي وقطاعات قوية من ثقافة وفنون وإعلام.

إن الموقع الجغرافي اللبناني الاستراتيجي والمتميز سيكون بمثابة نقطة هامة على مبادرة "الحزام والطريق"، والجالية اللبنانية الضخمة والفعالة في دول العالم كافة ستكون في خدمة هذا المشروع تحت استراتيجية لبنانية صينية يُتفق عليها من قبل حكومتي البلدين، والموارد البشرية المتخصصة التي يمتلكها لبنان يُمكن أن تُجيَّر لإنماء وتعزيز هذا المشروع، خصوصاً أنهُ سيكون للصين الدور الكبير في إعادة بناء سوريا، وحتمية الجغرافيا والواقع تقتضي أن يكون للبنان دور في عملية إعادة البناء هذه.

التتمة على الصفحة ٩

تتمة المنشور على الصفحة ٨

وقد تم مؤخراً اختيار بيروت مقرا لممثلية المجلس الصيني لتشجيع التجارة الخارجية (CCPIT) التي ستغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد جاء اختيار لبنان مقرا للممثلية بسبب موقعه الاستراتيجي في الشرق الأوسط واقتصاده الحر ومناخه الاستثماري المنفتح بالإضافة إلى التسهيلات اللوجستية التي قدمت للمجلس من قبل مجموعة فرنسبنك لتسهيل مهمته في لبنان.

وقال بيان لوزارة الخارجية اللبنانية إن "بيروت ستكون الممثلية الوحيدة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة فيما توجد ممثلية أخرى للمجلس في دبي لكنها تغطي فقط منطقة الخليج".

وقال البيان ان لـ "المجلس الصيني لتشجيع التجارة الخارجية ٣٠ ممثلية في العالم وتكمن وظيفته في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وتشجيع التجارة الخارجية والاستثمار الثنائي والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي".

وأضاف أن من مهام المجلس أيضا رسم سياسات وقواعد التجارة والاقتصاد وإجراء مفاوضات التجارة الخارجية والقيام بالاستشارات القانونية والتحكيم التجاري والبحري والمصالحات القانونية.

ولعلّ آخر هدية قدّمتها الصين للبنان كانت مع مطلع العام الجديد، وتمثّلت في هبة صينية لبناء وتجهيز المعهد الوطني العالي للموسيقى (الكونسرفتوار) في لبنان. وأشار وانغ كيجيان خلال الاحتفال بإطلاق هذه الهبة دوره، الى "تميز الثقافة اللبنانية بالتنوع والتسامح الانفتاح"، لافتاً إلى أن "الموسيقى والفنون اللبنانية ليست كنوزاً للبنان فقط بل إنها ثروة ثقافية للبشرية، وأن الحكومة الصينية قررت مساعدة لبنان في بناء المعهد الوطني العالي للموسيقى للمساهمة في الارتقاء بمستوى المرافق التعليمية العالية للموسيقى في لبنان وزيادة إمكانية تأهيل الموسيقيين من جهة وتحسين الخدمات الموسيقية العامة للجمهور".

من هنا فإن الحديث عن تعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية اللبنانية بات أمراً ملحّاً خصوصاً بعد الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية، فإن لبنان المنفتح على الشرق والغرب والمطل على البحر الأبيض المتوسط سيكون في خدمة الصين وشريكاً استراتيجياً لها.

من أجل السلام والأمن والاستقرار والازدهار نرفع نخب الصداقة ونقول "中国和黎巴嫩的关系万岁"

***كاتب لبناني مهتم بشؤون الصين**

الصين والجزائر
صداقة ومسيرة حافلة بالانجازات

موقع الصين بعيون عربية -
عبد القادر خليل

الصين الدولة العظيمة والصديقة للدول العربية والبلدان النامية، وُصفت بعملاق نائم، لكنني شخصياً أصفها بـ"الصديق الدائم". وبصفتي عربياً وجزائرياً وممثلاً للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين في ورقلة بالجزائر، وكمتابع دائم لمسار العلاقات الجزائرية العربية الصينية، أحيي هذا البلد الكبير، وأُحيي قيادته الرشيدة ورئيسه الحكيم الرفيق شي جين بينغ، وأشد على يده مؤيداً ومؤزراً ومصادقاً ومتحالفاً، وأحيي شعبه الصديق لكل ما يقدمونه من أفكار خلاقة وعملية ووقائع مادية لتحويل العالم والولوج الى حقبة نوعية في العلاقات الدولية لخير الامم والشعوب ومنها العربية والشعب الجزائري.

تُصادف هذا العام الذكرى الـ٦٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والصين، لكن العلاقات الأخوية والتعاونية بين البلدين تعود لسنوات أكثر من هذه. فالصين كانت داعماً قوياً ومؤثراً لثورة التحرير الجزائرية، التي اندلعت في ١٩٤٥، لكن دعم الصين لبلادي استمر إلى ما بعد الاستقلال في سنة ١٩٦٢، وها هو ما زال مَاثلاً بيومياته إلى الآن. فالصين كانت أول دولة غير عربية تعترف الحكومة الجزائرية المؤقتة قبيل الاستقلال بها، كما بادرت الصين بإرسال أول فرقة طبية لخارج أراضيها وكانت إلى الجزائر سنة ١٩٦٣، إذ كانت الفرقة الأولى من نوعها التي أرسلتها بكين إلى أفريقيا، وقد تلت ذلك بعثات طبية كثيرة ومجهزة بمعدات وطواقم علاجية رفيعة المستوى.

لقد قدّمت الصين لوطني الجزائر الكثير من الهبات ومنحتها العديد من المزايا، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر، دار أوبرا الجزائر، التي تعتبر تُحفة معمارية رائعة ومنارة ثقافية رفيعة نافعة للاجيال واحداً بعد الآخر.

ترتكز العلاقات الجزائرية الصينية على العديد من القواعد والثوابت وهي متماسكة ومتينة جداً، والتعاون بين بلدينا شامل لجميع القطاعات، ومنها البناء والعِمران، التجارة والاقتصاد، العلوم والثقافة، السياسة والدفاع، الفضاء والاتصالات، وخير ثمار ذلك كان عشية حلول العام الجديد ٢٠١٨م حين تجسّد إنجاز ضخم وعملاق بتعاونهما في إطلاق قمر صناعي للاتصالات جزائري الصنع من على الأراضي الصينية، وهو "ألكوم سات١"، على متن الصاروخ الفضائي "لونغمارش ٣- ب"، من منصة الإطلاق شيشانغ المتواجدة بمقاطعة سيشوان الواقعة على بعد ٢٢٠٠ كلم جنوب غربي بيجين.

في الحقيقة، يمكن سرد الكثير عن وقائع التعاون الجزائري الصيني، وقد يَجف القلم بتعدادها والاسهاب بالكتابة عنها، لكن العلاقات بين بلدينا الصديقين والحليفين ستظل خالدة إلى الأبد، وماضية قدماً نحو مزيدٍ من التقدم والنماء والتطور الأنفع والأشمل، فشكراً لك أيها الحليف الأمين العام والرئيس شي جين بينغ، وشكراً لوطنك الحبيب الصين لكل ما منحته لبلدي وشعبي.

- عاشت الصداقة والأخوّة والمحبة بين الجزائر والصين إلى الأبد!

***عبدالقادر خليل: خريج جامعي من الاتحاد السوفييتي، وصديق قديم للصين، ورئيس مجموعة للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء وحُلفاء الصين في ولاية ورقلة عاصمة الجنوب الشرقي الجزائري، ومؤسس ورئيس رابطة أصدقاء الصين بالجزائر؛ ورئيس نوادي أصدقاء القسم العربي لإذاعة الصين الدولية CRIومجلة "الصين اليوم"، ورئيس المنتدى الجزائري لمشاهدي ومُحبي الفضائية الصينية الناطقة بالعربية وغيرها.**

العلاقات العربية ـ الصينية عبر القرون الماضية والعلاقات الفلسطينية ـ الصينية

موقع الصين بعيون عربية
علي مشعل

مقدمة تاريخية

تعود العلاقات العربية – الصينية إلى أكثر من ألفي عام، من خلال المبعوثين للحكام الصينيين أو من خلال التجار الصينيين الذين كانوا يتعاملون مع العرب في إطار التبادل التجاري بين الصينيين والعرب. وبفضل طريق الحرير وتبادل الرسل زادت الصين معرفتها عن العرب تدريجيا، إلى أن تمكن العرب من تأسيس الدولة الإسلامية والتي امتد نفوذها حتى إلى ما وراء النهر في آسيا الوسطى وحتى حدود الصين. فكانت الدولة الإسلامية قد ازدهرت اقتصاديا وعلميا، وشهدت حضارة متطورة، وبالمقابل كانت الصين قد شهدت أيضا تقدما اقتصاديا وحضارة وتجارة مزدهرة، وكان العرب ينظرون إلى الصين نظرة إعجاب لتميزها بحضارتها القديمة وتاريخها العريق، فكان لابد من التعاون بين العرب والصينيين ضمن المصالح المشتركة بينهما. وكان العرب يعرفون عن تقدم الصين في العلوم حتى أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال "اطلبوا العلم ولو في الصين" وكانت الإمبراطورية الصينية تعامل من يأتي إلى الصين من بلاد العرب والبلدان الأخرى من رسل وتجار معاملة حسنة، وتقابل ما يعتنقونه من ديانات بالاحترام التام.ووأخذت الاتصالات بين الصين وبلاد العرب تزداد وتزدهر حركة التجارة بينهما أثناء حكم الدولة الأموية والعباسية.

ولم تنقطع العلاقات التجارية بين العرب والصينيين حتى في زمن الحروب التي شهدتها بلاد العرب وكذلك الصين، فقد استمرت التجارة بينهما دون أن تتأثر بالحروب التي شهدتها المنطقة.

وعند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، استمرت العلاقات الطيبة بين الصين والدول العربية لدى حصول هذه الدول على استقلالها، فقد أقامت مصر وسوريا والعراق والجزائر وغيرها من الدول العربية علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة، وتجسدت هذه العلاقات أثناء عقد مؤتمر "باندونغ " الذي عقد في منتصف خمسينات القرن الماضي في اندونيسيا، وحضره زعماء دول عدم الانحياز، وكان أبرزهم الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وشون لاي رئيس وزراء الصين، ورئيس وزراء الهند " وجواهر لال نهرو" والرئيس الأندونيسي " سوكارنو " والزعيم اليوغسلافي " تيتو " وعدد آخر من زعماء دول العالم الثالث.

وأقامت الصين علاقات دبلوماسية بشكل رسمي مع جميع الدول العربية، كما ظلت تحافظ على علاقات طيبة مع شعوب هذه الدول، وبقيت الصين والعالم العربي يتبادلان المواقف المساندة والداعمة لبعضهما البعض. فخلال حرب ١٩٥٦ "حرب قناة السويس" وقفت الصين حكومة وشعبا موقفا ثابتا ضد العدوان الثلاثي الذي شنته كل من بريطانيا واسرائيل وفرنسا، ودعمت النضال العادل الذي خاضته مصر من اجل استعادة قناة السويس، كما وقفت الصين إلى جانب حركات التحرر العربية ضد الاستعمار الغربي لبعض الدول العربية، بما في ذلك دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل الاستقلال الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥. وبالمقابل وقفت الدول العربية عام ١٩٧١ إلى جانب مشروع استعادة جمهورية الصين الشعبية لجميع حقوقها في هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها خلال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، وصوتت معظم الدول العربية لصالح القرار.

وما زالت العلاقات العربية – الصينية تشهد تطورا ملحوظا على كل المستويات الدبلوماسية والتجارية والتنسيق والاتصالات بين قادة الطرفين بين على المستوى الدولي لاتخاذ مواقف منسجمة في حل المشكلات الدولية، ودائما يتبادلون الآراء ووجهات النظر حول الأوضاع الدولية والإقليمية. فخلال منتصف الستينات من القرن الماضي قام رئيس وزراء الصين " شون لاي " بزيارات مهمة للمنطقة العربية، وبخاصة مصر والجزائر حيث أكد خلال زيارته على خمسة مبادئ أساسية تستند الصين إليها في علاقاتها مع الدول العربية:

أولا: دعم شعوب الدول العربية في نضالها ضد الامبريالية والسعي الى تحقيق وحماية الاستقلال الوطني..

ثانيا: دعم السياسة السلمية والعادلة غير المنحازة التي تنتهجها حكومات الدول العربية..

ثالثا: دعم شعوب الدول العربية في تحقيق أمانيها وتطلعاتهما في الوحدة والتضامن بالأشكال والوسائل التي تختارها بنفسها..

رابعا: دعم الدول العربية في معالجة النزاعات فيما بينها من خلال المشاورات السلمية ..

خامسا: تدعو الصين إلى ضرورة أن تلقى سيادة الدول العربية احتراما من جميع الدول الأخرى ، وتعارض أي اعتداء أو تدخل من أي جهة كانت.

واستمرت العلاقات العربية – الصينية متوازنة في معالجة كافة القضايا التي تهم الطرفين، وتبادل الطرفان العديد من الزيارات المتبادلة، كان أبرزها زيارة الرئيس الصيني الحالي شي جينبينغ إلى جامعة الدول العربية في القاهرة عام ٢٠١٦ وخطابه الشهير والذي تضمن رؤية متكاملة ومتميزة لحل أزمات الشرق الأوسط. وتضمن مبادرات للتبادل الثقافي وتقديم منح وقروض ما من شأنه خلق جسور جديدة بين العرب والصين تستطيع توفير مناخ جيد للتفاهم والتقارب.

وأعرب شي عن أمله في أن تستطيع الجامعة العربية الاستمرار في العمل كقوة مدافعة عن الصداقة الصينية ـ العربية وتدعمها بقوة، مؤكدا ان الصين ظلت دائما داعما قويا للقضية العادلة للدول العربية وكذا جهود التعامل مع الأزمات الإقليمية بنفسها.

وحث شي الطرفين على تعزيز الثقة

التتمة على الصفحة ١١

تتمة المنشور على الصفحة ١٠

المتبادلة والتنسيق في القضايا الرئيسية في المنطقة وحول العالم والتكاتف من أجل تنفيذ مبادرة "حزام وطريق" وتشجيع التعاون متبادل النفع. وقال إن "الصين شريك اقتصادي وتجاري هام للدول العربية، وهي حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، ورفض تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتقديم الدعم لها وفقا لمبادئ الدبلوماسية الصينية. وأشار إلى أن "التجربة الصينية شاهد على أن التنمية هي المفتاح لحل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكثير من الأزمات القائمة في الدول العربية وقعت نتيجة غياب نموذج تنمية ناجح، فالتنمية وسيلة لتعبئة الشعوب نحو مسار يحقق الفائدة للجميع ويتجاوز الخلافات". وحث الرئيس شي جين بينغ دول الشرق الاوسط على حل خلافاتها عبر الحوار بدلا من استخدام القوة. وأكد أن مشاكل المنطقة لا تحل بلغة القوة، ولا يدوم الأمن بعقلية المحصلة الصفرية. رغم أن طريق الحوار قد يكون طويلا وحتى يشوبه التراجع، غير أن تداعياته أقل ونتيجته أكثر ديمومة. يجب على مختلف الأطراف المتنازعة إطلاق الحوار لإيجاد القاسم المشترك الأكبر وتركيز الجهود على دفع الحل السياسي. ويجب على المجتمع الدولي احترام الإرادة والدور لأصحاب الشأن والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، بدلا من فرض حلول من الخارج، بل ويتحلى بأكبر قدر من الصبر ويفسح أكبر قدر من المجال للحوار. وأضاف أن " المفتاح لفك المعضلة يكمن في تسريع عجلة التنمية. فجميع الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات والتوترات الحالية في الشرق الأوسط ترتبط في الأساس بالتنمية، فلا مفر من احتوائها إلا من باب التنمية في نهاية المطاف. والتنمية قضية الحياة وكرامة الشعوب، وهي سباق مع الزمان وصراع بين الأمل واليأس. وإن تحقيق كرامة الحياة للشباب من خلال تطويرهم وتنميتهم هو الطريق الوحيد لأن ينتصر الأمل على اليأس في عقولهم، وأن يستبعدوا طوعا عن أعمال العنف وموجات التطرف والإرهاب في سلوكهم".

العلاقات الفلسطينية – الصينية

تعود العلاقات الفلسطينية – الصينية لتلك الزيارة التاريخية التي قام بها أبو جهاد للصين الشعبية برفقة ياسر عرفات عام ١٩٦٤، حيث اجتمعا مع شوان لاي رئيس الوزراء الصيني آنذاك والزعيم ماوتسي تونغ، وقد أسفرت المحادثات عن تأييد ملموس من القيادة الصينية على الصعيدين السياسي والعسكري وفتح آفاقاً عظيمة أمام حركة فتح، واعتراف الصين بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ونضالها من أجل التحرير. وأعقبها زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأسبق أحمد الشقيري العاصمة الصينية بكين لدى تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤ على رأس وفد فلسطيني، التقى خلالها الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ورئيس الوزراء شون لاي، وأكدت الصين خلال تلك الزيارة موقفها الداعم والمساند لكفاح الشعب الفلسطيني ونيل حقوقه المشروعة في فلسطين، وكانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا كاملا كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وافتتحت المنظمة ثاني مكتب لها في الصين بعد مكتبها في الجزائر حيث منحته السلطات الصينية حصانة دبلوماسية كاملة. وتوالت زيارات القيادة الفلسطينية إلى الصين، وفتحت الصين أبواب كلياتها العسكرية لتدريب الكوادر العسكرية لحركة فتح، وأرسلت كميات كبيرة من الأسلحة لدعم المقاتلين الفلسطينيين. وعلى المستوى السياسي كانت الصين من أوائل الدول التي دعمت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة. ففي البيان الأول للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة , جاء " إن جوهر أزمة الشرق الأوسط يتمثل في العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى بتواطؤ ومساندة من الولايات المتحدة".

وعلى إثر سياسة الإصلاح والانفتاح، ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، ولم يتغير الموقف الصيني المؤيد والداعم للقضية الفلسطينية، وظلت الصين تدعو الى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تضمن استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة. ويذكر أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قام بست عشرة زيارة إلى الصين، فالحديث عن علاقات ابو عمار بالصين ـ قيادة وشعباً ـ لا ينضب، وتاريخها يجسد تاريخ العلاقات بين البلدين والشعبين.. الرئيس عرفات كان شديد الاهتمام يأخذ مشورة القيادة الصينية في المسائل والقضايا المصيرية الهامة، ويحرص كل الحرص على وضعها الدائم في صورة الأوضاع والمستجدات على الساحتين الفلسطينية والعربية.. ففي عام ١٩٩٣ وعقب التوقيع على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن، توجه مباشرة الى الصين ليضع قادتها في صورة الاتفاق الذي تم، والخطوات اللاحقة التي ستتخذها القيادة الفلسطينية في هذا الشأن .. لقد لفتت تلك الزيارة اهتمام المجتمع الدولي برمته. وقد قدمت الصين حديثا مبادرتها ذات النقاط الخمس لحل مشكلة الشرق الأوسط والتي تستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المؤيدة للحقوق الفلسطينية. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني شي جينبينغ أكد أن الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني رسالة مشرّفة تتحملها الجامعة العربية، كما هو مسؤولية مشتركة تفرض على عاتق المجتمع الدولي ككل.

لا يجوز تهميش القضية الفلسطينية ناهيك عن وضعها في الزاوية المنسية. فإن القضية الفلسطينية قضية جذرية للسلام في الشرق الأوسط. وإذا أراد المجتمع الدولي تهدئة الوضع ووقف الصراع، فيجب عليه الدفع باستئناف مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام من جهة، والالتزام بالعدل والعدالة وإحقاق الحق من جهة أخرى، ولا يمكن الاستغناء عن أي من الاثنين، إذ بدون العدل والعدالة، لن تؤدي أي اتفاقية للسلام إلا إلى سلام بارد حتى ولو كانت قادرة على تحقيق ذلك. ويجب على المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الحق والعدالة وتعويض الظلم التاريخي بأسرع وقت ما يمكن. وأضاف أن الصين تدعم بحزم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. كما نتفهم مطالب فلسطين المشروعة بالانضمام إلى المجتمع الدولي بصفة دولة، وندعم إقامة آليات جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، كما ندعم الجهود المبذولة من قبل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد. ولأجل تحسين معيشة الشعب الفلسطيني، فقد قررت الصين تقديم مساعدات نزيهة قيمتها ٥٠ مليون يوان صيني إلى الجانب الفلسطيني، مع تقديم الدعم لمشروع المحطة الكهروشمسية في فلسطين.

وما زالت الصين الشعبية تقف موقفاً يستند إلى مبادئها المؤيدة بصورة مطلقة الحقوق الفلسطينية في كل المحافل الدولية والمؤتمرات الدولية.

***علي مشعل: رئيس المجموعة (١) للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء وحُلفاء الصين في فلسطين، ومدير عام الدوائر العربية والصين الشعبية في مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية – فلسطين**

مصر.. التوجه شرقاً نحو الصين

موقع الصين بعيون عربية - عبدالقادر حسن عبدالقادر

يتجذّر في مصر بالتدريج مفهوم التوجّه شرقاً نحو الصين، فقد أكدت الاحداث المتتالية التي شهدتها مصر وعصفت بالإقليم العربي حول مصر، ضرورة هذا التوجّه لتعظيم الفوائد العربية والمصرية من العلاقات المتوازنة مع الصين، ومن أجل كسب مشترك وفوائد متواصلة تتأتى منها.

ويؤكد التاريخ المصري أهمية وضرورة وفوائد العلاقات المصرية مع الصين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية في ال٣٠ من أيار/ مايو من عام ١٩٥٦م، وتم الاعلان عن ذلك عقب اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية، وبعد مرور عام واحد فقط من الاجتماع التاريخي الذي جَمَعَ وقتها القائد الراحل المرحوم جمال عبد الناصر، برئيس وزراء الصين (شو آن لاي)، في مؤتمر باندونغ الشهير.

وتعد مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية وتقيم علاقات دبلوماسية معها منذ عام ١٩٥٦م، ما مهّد الطريق الصيني وقتها الى البلدان العربية رسمياً وشعبياً.

وتمثل هذه المناسبة الكبيرة بين البلدين منعطفاً حاداً وفي منتهى الأهمية، بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وتعود إلى مكانة مصر المحورية عربياً وإفريقياً وجغرافياً، ولتاريخ مصر العربي والعالمي، وعلاقاتها القديمة بالصين، الأمر الذي فتح أبواب مصر أمام الصين لإقامة علاقات رسمية مع الدول العربية واحدة بعد أُخرى خلال سنوات وعقود أعقبت هذه المناسبة الكبيرة.

وعقب قرار الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس وجعلها شركة مساهمة ووطنية مصرية، بادرت الصين الى تأييد القرار المصري في ٤ من أغسطس عام ١٩٥٦، حيث أكد رئيس مجلس الدولة الصيني في ١٥ من أغسطس في بيان حول قضية القناة، تأييد الصين حكومة وشعباً للخطوة التي اتخذتها الحكومة المصرية، من اجل حماية سيادة الدولة واستقلالها، وقد كان هذا التطور محوراً للصحافات المصرية والعربية لتحليل مدلولاته وأهدافه وتأثيراته المستقبلية عربياً وعالمياً، وقد أحدث هذا الموقف الصيني آنذاك، وللآن، ردود أفعال شعبية إيجابية لتأييد الصين وحقوقها المختلفة على كل الصُعد.

في علاقات مصر والصين نقلات تدل على عمق المحبة والصِّلات الاخوية ورسوخها، ومن ذلك أن الصين سحبت خلال "الثورة الثقافية" كل سفرائها من المنطقة العربية باستثناء سفيرها في مصر، وهو دلالة واضحة على أخذ الصين بعيون الاعتبار مكانة مصر في كل المناحي والمواقع، وبخاصة في السياسة الخارجية الصينية، التي وجدت انعكاساً أخر مهماً ومشكوراً بتجسيد موقف صيني رسمي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، حين أعلنت بكين "تأييدها التام" للجهود المصرية لاستعادة أراضيها المحتلة "إسرائيلياً".

وفي زيارة فخامة الرئيس "شي جين بينغ" الى مصر كوجهة أولى عام ٢٠١٦م، ولقائه فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، تأكيد على أهمية دور مصر المحوري للصين. فالجسر الصيني المصري ستعبر من خلاله مختلف الدول العربية وغير العربية، وقد كان للاتفاقيات التي وقّعها البلدان والتنسيق السياسي الذي اتفق حوله آنذاك، أهمية في استدارة العرب نحو الصين، ولتكريس هذا التوجه الاسيوي الشرقي المُفعم بالإيجابيات وبقوى عربية ومن خلال مصر الدولة الأكثر سكاناً وبُعداً استراتيجياً، والأقدم علاقاتٍ مع الصين في العصر الحديث.

في الإستراتيجيا الصينية، تتطلع بكين إلى توثيق علاقاتها العربية وبضمنها مصر، لأن لذلك أثار مفصلية في نقلات السياسة الخارجية الصينية ووضعها الدولي وتأكيد فعاليته، وتتركز مجالات التعاون بين مصر والصين فى الكهرباء، والبترول، والغاز الطبيعي، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، والموانئ، والصناعات المعدنية، ومواد البناء والتشييد، والصناعات الكيمياوية، ومستلزمات الإضاءة، والمنسوجات، والأجهزة المنزلية. لذلك، نلمس من هذا ومن غيره، أن في ملف العلاقات العربية والمصرية الصينية، سعي الصين الى رفع رصيدها الاستثماري بتسارع واضح، وهو ما يُمكّن الصين من تعظيم استثماراتها وتجارتها بزمن قياسي، بينما يحتاج هذا الرفع الى زمن أطول لتحقيقه في علاقات الصين مع دول أخرى كثيرة.

وهنا لا بد لنا من الاشارة إلى اهتمام مصر بمبادرة الرئيس "شي جين بينغ"، الموسومة بـ "إحياء طريق الحرير"، والتي عنوانها "التشاركية فى بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، "وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، فقد أوضحت دراسة أصدرتها جمعية رجال الأعمال المصريين، ونشرتها الصحافة المصرية، إلى أن مصر ستجني مكاسب اقتصادية واستراتيجية جمّة حال انضمامها رسمياً إلى الاتحاد التجاري للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ذلك أن طريق الحرير أسهم بفاعلية في تعظيم التبادل التجاري.

ونوّهت الدراسة إلى أن انضمام مصر إلى طريق الحرير البحري، من شأنه تنشيط التجارة الداخلية والخارجية مع الدول الأعضاء في اتحاد "طريق الحرير البحري"، خصوصاً في ظل ظهور الإشارة مجدداً إلى فكرة أن "مصر مركز وركيزة لطريق الحرير الجديد"، مما جعل

التتمة على الصفحة ١٣

تتمة المنشور على الصفحة ١٢

الرئيس الصيني يطرح مبادرة لإحيائه من خلال مصر وعضوية عشرات الدول التي يمر فيها الطريق. ومن الفوائد الاستراتيجية والسياسية لمصر – بحسب الدراسة – إقامة شراكة استراتيجية بين مصر وثاني أكبر اقتصاد في العالم، يُمكنه ان يمهد الطريق لكثير من المشاريع، لتضع مصر أقدامها كدولة محورية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يلي تقرير معلوماتي حرفي ومهم أصدرته "هيئة الاستعلامات المصرية" يتضمن أبرز المحطات الرئيسية في "مسيرة العلاقات المصرية الصينية"، على مدار ما يزيد عن ستين عاماً، وهي:

١٣ يناير ١٩٥٣: الصين تستورد ٤٥ ألف طن من القطن المصري.

١٩٥٤: تعيين ممثل تجاري مصري مقيم في الصين.

٢٤-١٨ أبريل ١٩٥٥: التقى الزعيم جمال عبد الناصر مع شو إن لاي رئيس مجلس الدولة الصيني بمدينة باندونج في إندونيسيا.

٣٠ مايو ١٩٥٦: إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

٢٦ يوليو ١٩٥٦: الصين تؤيد قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس.

١ نوفمبر ١٩٥٦: الحكومة الصينية تدين العدوان الثلاثي على مصر.

١٤ سبتمبر ١٩٦٣: شو إن لاي رئيس مجلس الدولة الصيني يزور مصر، ويجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر.

يوليو ١٩٦٥: وفد من وزارة الصناعة المصرية يزور الصين.

٢٢ يناير ١٩٧٠: الصين تبعث برقية تأييد لمصر، على خلفية قيام إسرائيل بالاعتداء على مصنع أبي زعبل.

١٤ سبتمبر ١٩٧٣: حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية المصري يزور الصين، ويجرى سلسلة من اللقاءات مع المسئولين الصينيين.

١١ أكتوبر ١٩٧٣: شو إن لاي يلتقي سفير مصر لدى الصين، حيث سلمه برقية دعم وتأييد من القيادة والشعب الصيني للقيادة المصرية والسورية، على خلفية بدء حرب التحرير في ٦ أكتوبر.

١٩ أبريل ١٩٧٦: نائب رئيس الجمهورية المصري يزور الصين على رأس وفد رفيع المستوى.٥ يناير ١٩٨٠: نائب رئيس الجمهورية المصري يزور الصين على رأس وفد رفيع المستوى.

٢ أبريل ١٩٨٣: الرئيس الأسبق حسني مبارك يزور الصين، ليكون أول رئيس مصري يزور الصين.١٧ مارس ١٩٨٦: الرئيس الصيني لي شيان نيان يزور مصر.

١٢ أكتوبر ١٩٨٦: رئيس مجلس الدولة الصيني لي بينغ يزور مصر.

٣٠ سبتمبر ١٩٨٧: نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصري د. عصمت عبد المجيد يلتقي مع نظيره الصيني وو شويي تشان على هامش اجتماعات الدورة الـ ٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ يوليو ١٩٩١: رئيس مجلس الدولة الصيني لي بينغ يزور مصر.

٨ أكتوبر ١٩٩١: الخطوط الجوية الصينية تبدأ تسيير رحلات جوية بين بكين والقاهرة.

أبريل ١٩٩٤: الرئيس الأسبق حسني مبارك يزور الصين.

١٣ مايو ١٩٩٦: الرئيس الصيني جيانج تسه مين يزور مصر، وأعرب عن ارتياحه لتطور ونمو العلاقات الثنائية بين مصر والصين.

يناير ١٩٩٩: وزير الخارجية الصيني تانغ جيا شيوان يقوم بزيارة رسمية لمصر.

يوليو ٢٠٠٠: وضع مصر على قائمة المقاصد السياحية للصينيين.

يناير ٢٠٠١: توقيع مذكرة تفاهم لتسيير رحلات طيران مباشرة بين البلدين.

١٧ أبريل ٢٠٠٠: الرئيس الصيني جيانغ تسه مين يزور مصر.

يناير ٢٠٠٢: الرئيس الأسبق حسني مبارك يزور الصين، ويعلن خلال الزيارة عن إنشاء مجلس الأعمال المصري – الصيني المشترك.

١٩ أبريل ٢٠٠٢: رئيس مجلس الدولة الصيني تشو رونغ جي يزور مصر.

يناير ٢٠٠٤: الرئيس الصيني هو جينتاو يزور مصر.١٨-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤: وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي يزور الصين.

ديسمبر ٢٠٠٥: الصين ضيف شرف مهرجان القاهرة السينمائي الدولي. يونيو ٢٠٠٦: رئيس وزراء الصين ون جيا باو يزور مصر.

نوفمبر ٢٠٠٦: الرئيس الأسبق حسني مبارك يزور الصين.نوفمبر ٢٠٠٩: رئيس وزراء الصين ون جيا باو يزور مصر لحضور المنتدى الأفريقي – الصيني بشرم الشيخ.

٣٠-٢٨ أغسطس ٢٠١٢: الرئيس الأسبق محمد مرسي يزور الصين.١٩ ديسمبر ٢٠١٣: الإعلان عن تأسيس غرفة التجارة المصرية – الصينية.

٢٠ يناير ٢٠١٤: الصين ترحب بموافقة الشعب المصري على الدستور المصري الجديد.٢٢ فبراير ٢٠١٤: وفد من رجال الأعمال الصينيين يزور مصر.

٥ يونيو ٢٠١٤: الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يهنئ الرئيس عبدالفتاح السيسي بمناسبة انتخابه رئيسا لمصر، معبرا عن رغبته في تطوير العلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات.

٩ يونيو ٢٠١٤: الرئيس السيسي يلتقي بالقاهرة مع وزير الصناعة والمعلوماتية الصيني "مياو ويي" المبعوث الخاص للرئيس الصيني "شي جين بينغ"، والذي مثل الرئيس الصيني في مراسم تنصيب الرئيس السيسي.

٢ أغسطس ٢٠١٤: أول جولة للحوار الاستراتيجي بين الصين ومصر تعقد بالقاهرة، خلال زيارة وزير الخارجية الصيني "وانج يي" لمصر ولقائه مع الرئيس السيسي ووزير الخارجية.

١٧ سبتمبر ٢٠١٤: تشكيل لجنة وزارية تسمى "وحدة الصين" لتعزيز ومتابعة العلاقات بين مصر والصين.

٢٢ نوفمبر ٢٠١٤: مصر والصين تتفقان الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وذلك خلال زيارة المبعوث الخاص للرئيس الصيني "منج جيان تشو".

٢٢-٢٥ ديسمبر ٢٠١٤: الرئيس عبدالفتاح السيسي يقوم بأول زيارة له للصين عقب انتخابه رئيساً للجمهورية.مارس ٢٠١٥: الصين تشارك في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري بشرم الشيخ.

١ سبتمبر ٢٠١٥: الرئيس عبدالفتاح السيسي يزور الصين للمشاركة في احتفال الصين بعيد النصر الوطني بالذكرى السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية.

٢٢-٢٠يناير ٢٠١٦: الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يزور مصر، في أول زيارة لرئيس صيني للقاهرة منذ ١٢ عاماً.

٥-٤ سبتمبر ٢٠١٦: الرئيس عبد الفتاح السيسي يزور الصين للمرة الثالثة للمشاركة في قمة مجموعة العشرين بمدينة هانغتشو الصينية.

١٤-١٥ مايو ٢٠١٧: مصر تشارك في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في بكين.

***عبدالقادر حسن عبدالقادر: عضو ناشط في هيئة الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين في مصر.**

السودان والصين.. علاقات صداقة تاريخية ومصالح مشتركة

موقع الصين بعيون عربية ـ

أسامة مختار

لم تكن العلاقات السودانية الصينية التي أُرخ لها بتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في شباط/ فبراير عام ١٩٥٩م، وليدة ذلك العام، ولا حتى نتاج لقاء الزعيم [تشو ان لاي] رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك، بالزعيم السوداني إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء السوداني الأسبق عام ١٩٥٥م في باندونغ، إبّان تلك التظاهرة المناهضة للاستعمار، بل هي نتاج قرون بعيدة من الزمان تمتد جذورها إلى مائتى عام قبل الميلاد، حيث تواصل الجانبان منذ عهد أسرة هان الغربية عبر طريق الحرير البحري القديم، الذي ربط موانئ السودان الشرقية مع الشرق الأقصى.

حينها، كانت الصين تجلب الزمرد والزبرجد من السودان. وهنا لا بد من التأكيد أن كل الانظمة السياسية التي شهدها السودان منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ اهتمت بتطوير علاقاتها مع الصين، ومن جانبها أبدت الصين اهتماماً كبيراً بتعزيز علاقاتها مع السودان، بغض النظر عن نُظم الحكم التي تعاقبت على حكمه.

أما في العصر الحالي، فقد كانت حقبة الرئيس السوداني جعفر محمد نميري [مايو ١٩٦٩-١٩٨٥]، هي الفترة التى ترسّخت فيها العلاقات بين البلدين، وشهدت تعاوناً في مختلف المجالات، بما فيها المجال الثقافي، حيث تبادلا الفرق الفنية والرياضية. فالمزاج السوداني والصيني يتشابهان في السلّم الغنائي الخماسي، كما أسست الصين فرقة الاكروبات السودانية التي هي وليدة الاكروبات الصينية والوحيدة في أفريقيا. ولا تزال الآثار الثقافية والفنية لهذه الفترة عالقة بأذهان السودانيين، فهي التي شكّلت صورة الصين في نفوس السودانيين عبر ما شاهدوه من أعمال لفرق صينية على منصات المسارح وشاشات التلفاز، وهذا البُعد الثقافي مايهتم به الرئيس الصيني شي جين بينغ الآن، وهوتقديم الصين للعالم عبر موروثها الثقافي.

أما خلال فترة الديمقراطيات السودانية الثلاث – الأحزاب السياسية فلم تشهد العلاقات تطوراً ملحوظاً، وربما يرجع ذلك لقصرهذه الفترات وانشغال الأحزاب السودانية حينها بالصراع السياسي الداخلي فيما بينها، ثم جاءت فترة الانقاذ من عام ١٩٨٩م وحتى الآن، وهى الفترة الأطول في تاريخ العلاقات بين البلدين التي قاربت الثلاثين عاماً، وقد ارتقت العلاقة في هذه المرحلة الى درجة الشراكة الاستراتيجية قبل نحو ثلاث سنوات تقريبا.

في النصف الثاني من عقد تسعينيات القرن الماضي، وخلال عهد الانقاذ كان التعاون الاقتصادي على أشده، حيث دخلت الصين كشريك استراتيجى في صناعة النفط في السودان، وبات البلدان أقرب إلى بعضهما البعض من خلال المواقف الدولية الداعمة لكليهما في المحافل الدولية.

ومضت العلاقات على هذا المنوال إلى أن حلت لعنةُ النفط على السودان، وكان انفصال جنوب السودان عن شماله، وتكوينه لدولة جنوب السودان في عام ٢٠١١م، عندها فقد السودان عائدات نفطه والذي ذهب جلُه للجنوب، ما يقدر بحوالي ٧٥%، وصاحب ذلك توترات في العلاقة بين البلدين، حيث ما زالا يعانيان منها، وليس أمامهما إلا الاتفاق في ظل ظروف وحروب طاحنة مأساوية تعيشها الدولة الوليدة، وعدم الاتفاق على كثير من القضايا العالقة مع جارتها الكبرى السودان. فالعلاقة بينهما تبدو كشأن أسرة متخاصمة على بئر من الماء لا فكاك لأي منهما عن الآخر، وفي ظل هذه الظروف المعقدة كانت الصين هي الخاسر الأكبر، فقد كان النفط عصب هذه المصالح بين الدولتين، وقد كان السودان قبل الانفصال يوفر٧% في المئة من واردات النفط الصيني، بجانب العروض الكبيرة التي نالتها الشركات الصينية في مشروعات البُنية التحتية، إلى أن وصل السودان إلى ثاني أكبر شريك تجاري للصين في القارة الافريقية بعد جنوب أفريقيا. وعقب الانفصال في ظل هذا الواقع لجأت الصين إلى التعاون مع دول أفريقية أخرى، بينما ترى الخرطوم أنها كانت البوابة التي فتحت مسارات جديدة لبكين للانطلاق نحو شراكات جديدة واستراتيجية ناجحة مع هذه الدول الأفريقية وكأنها تُذكر الصين بعدم نسيانها.

ومما يُؤخذ على السودان عدم استفادته من هذه العلاقات في الارتقاء بالقطاع الزراعي والحيواني، الذي كان يعتمد عليه قبل استخراج النفط مما أثر على وضعه الاقتصادي الآن بعد شح عائدات البترول، فكان يجب أن يُوظف عائدات النفط في مجال الاستثمارات الزراعية والصناعية لمصلحة الشعبين

التتمة على الصفحة ١٥

تتمة المنشور على الصفحة ١٤

الصديقين. كما يتوجب عليه الآن العمل على نقل تجربة الصين الواسعة والتقنيات الصينية المتطورة لدفع زيادة الانتاج.

ويرى بعض المراقبين أن العلاقات بين البلدين الآن تتعرض إلى امتحان صعب، حيث إن الكثير من المشاريع التنموية الصينية المتفق عليها مع السودان تسير ببطء، وليس بنفس الوتيرة السابقة، ويعزي بعضهم ذلك إلى عجز الحكومة السودانية عن الوفاء بتسديد مديونيات قروض واجبة السداد لشركات النفط الصينية، تفوق ١٠ مليار دولار، بينما يُطالب السودان بجدولتها، وإعفاء بعضها. كما يدعو الصين لمزيد من الاستثمارات النفطية في الحقول المكتشفة حديثاً، وزيادة الانتاج في الحقول القديمة منها التي تقع في شمال السودان بعد انفصال جنوبه عنه، حتى يتمكن من النهوض قويا كما كان، ويسدد ما عليه من التزامات. غير أن كمية النفط المتبقية في السودان لا تُغني عن ضرورة تعاون الجانبين في المجالات الزراعية والحيوانية، فهي المخرج لمعالجة معوقات التعاون بينهما وفق مقترحات وحلول ممكنة. فالسودان أرض النيل والأنهر الأخرى التي تجري على أرضه والذي يُلقب بسلة غذاء العالم، يمتلك أكثر من ٢٠٠ مليون فدان بكر صالحة للزراعة، وقد بدأت الصين في السنوات الاخيرة الاستثمار الزراعي في السودان ولكنه يبدو دون المطلوب، وإذا عمل الجانبان على إنفاذ هذا التعاون الزراعي سيُصبح أهم اللاعبين في انتاج الغذاء العالمي بمعاونة الصين ذات الخبرة الكبيرة في هذا المجال.

إلى جانب ذلك يمتلك السودان ثروات حيوانية وسمكية ومعادن نفيسة ومقومات سياحية عمادها الأهرامات النوبية القديمة، والشُعب المرجانية في أعماق البحر الأحمر بشرقه، ومحميات الحيوانات البرية النادرة، والمناظر الطبيعية الخلابة، التي يمكن أن تكون قبلة للسياح الصينيين، حتى أن القصر الجمهوري القديم في الخرطوم يُعدُ مَعلماً سياحياً ورمزاً مهماً للصينيين. فعلى عتباته قتل ثوار الدولة المهدية السودانية المستعمر البريطاني المشترك لبلديهما وحاكم السودان في ذلك الوقت غردون باشا، وهو اللواء تشارلز جورج غوردون (٢٨ يناير ١٨٣٣ – ٢٦ يناير ١٨٨٥) المعروف بلقب (غوردون الصين)، و(غوردون باشا)، و(غوردون الخرطوم)، وكان ضابطاً وإدارياً في الجيش البريطاني، وتُذكر حملاته في الصين وشمال أفريقيا، حتى قُتل يوم تحرير الخرطوم، وكان قد تطوع غوردون عام ١٨٦٠ للخدمة في الصين ووصل إلى تيانجين في سبتمبر من ذلك العام، وحضر احتلال بكين ودمار القصر الصيفي من قبل البريطانيين، الذين احتلوا شمال الصين حتى عام ١٨٦٢.

يحتاج الصديقان القديمان الصين والسودان إلى تشاور وتنسيق مستمرين، والبحث عن وسائل جديدة لتعزيز التعاون بينهما، كما يمكن للصين أن تكون وسيطاً مُهماً في حل القضايا العالقة بين السودان ودولة جنوب السودان، وذلك لأنها القاسم المشترك في صناعة النفط بين بالبلدين، الأمرالذي سيعود بالنفع على الأطراف الثلاثة رغم المخاطر التي تعترض تعاون الصين مع دولة جنوب السودان في مجال النفط الذي تُهدده المطامع الأمريكية، التي تريد الاستحواذ على انتاج هذه الثروة هناك..

العلاقة بين السودان والصين نموذج للتعاون بين دول الجنوب الجنوب، ويمكن كتابة الكثير من الدراسات عنها، وبصفتي إعلامياً مُتابعاً لمسيرة هذه العلاقات في البلدين، فقد كنت شاهداً على مجرياتها التي تتطلب الكثير من الرصد والتحليل الذي لا تستوعبه هذه المساحة، ولكن يجب الإشارة ختاماً، إلى أن التعاون بين السودان والصين أصبح أكثر أهمية لما يملكه السودان من مقومات طبيعية هائلة، وما تملكه الصين من قوة اقتصادية كثاني أكبر اقتصاد عالمي لصالح البلدين من أجل الحفاظ على صورة الصين في أذهان الشعب السوداني، ولتحقيق الفوز المشترك، ولتفويت الفرصة على أعداء الشراكة الصينية الأفريقية وهم كثيرون، لاسيّما وأن الصين صارت أرض الأحلام ليس لشعبها فحسب، بل ولشعوب العالم أجمع بعد مبادرة [الحزام والطريق] التي طرحها الزعيم الصيني شي جين بينغ، لتتواصل مسيرة علاقات البلدين والشعبين اللذين يربطهما تاريخ وكفاح مشترك رغم بعد المسافات واختلاف اللغات بينهما، وإن لم يلتق نهرا النيل واليانغتسي، فقد تعانق الشعبان الصيني والسوداني وأحبا بعضهما البعض رغم هذا البُعد المكاني والجغرافي.

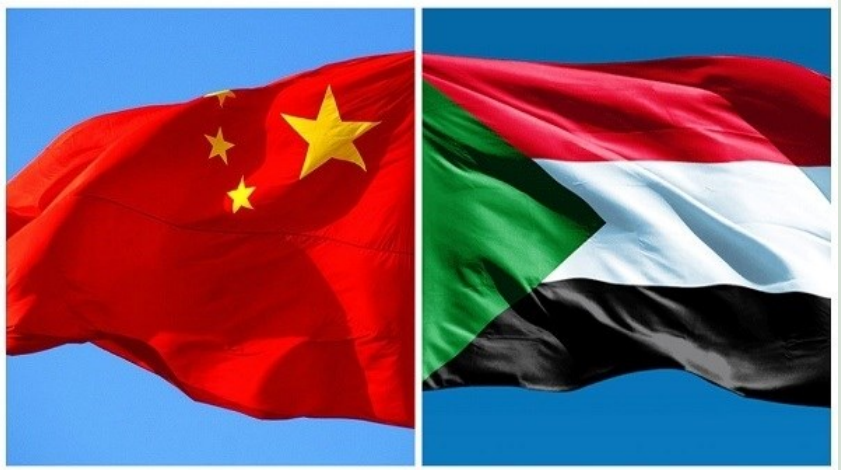

***أسامة مختار: إعلامي وكاتب شهير، والخبير الإذاعي من السودان الشقيق العامل في القسم العربي لإذاعة الصين الدولية CRI، والقائم بأعمال الإتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكُتّاب العرب أصدقاء وحُلفاء الصين لدى الصحافة والإعلام الاجتماعي الصيني الناطق بالعربية في جمهورية الصين الشعبية.**

اليمن والصين.. صداقة وثيقة عبر التاريخ

موقع الصين بعيون عربية ـ

صالح عيدروس علي

اليمن – البلاد الكاملة والشعب اليمني برمته، والصين الكاملة بلداً وشعباً، تتمتعان بحضارة عريقة تشهد لها البشرية برمتها وتاريخها الألفي، وهما ترتبطان بعلاقات جذورها هي الأعمق، وشجرتها باسقة وعالية الى عنان السماء. يقول التاريخ الكثير عن هذه العلاقات وبداياتها وكيفية شروع الطرفين فيها، لكن البحث أفضى بي الى العثور على أولى الاتصالات الصينية – اليمنية، إذ تقول بعض المراجع الموثّقة بأنها تعود الى حدث كبير في التاريخ القديم، حين وصل رجال الأعمال اليمنيين الى الهند والصين، في القرن الثامن قبل الميلاد، واستمرت علاقاتنا اليمنية قوية وناشطة مع الصين إلى حقبة المئوية الأولى بعد الميلاد، لترتبط الحضارتان بعرى وثيقة من التبادلات الكثيرة لإفادة بعضهما البعض والبشرية قاطبة.

وفي العصر الذي نعيشه، في القرنين العشرين والحادي والعشرين، نلمس بعمق أن علاقات بلدينا قريبة إلينا والى قلوبنا وعقولنا، لذلك نحن نعايش يومياتها ونقلاتها ونجاحاتها ونفرح لها. وقد كان الاتصال الثاني، المعاصر، بين اليمن والصين، من خلال مؤتمر باندونغ الأفرو أسيوي المسمى ''باندونغ''، بإندونيسيا، في ١٨ إبريل نيسان عام ١٩٥٥م، والذي أفضى بحسب المؤرخين الى آثار عميقة على العلاقات الصينية العربية عامة واليمن بخاصة، و ''فتح الباب على مصراعيه لإقامة العلاقات الدبلوماسية الحديثة بين جميع الدول العربية والصين، والذي كان من أهم نتائجه أيضاً، إعلان الوفد الصيني المشارك في المؤتمر، فتح صفحة جديدة مع العرب ومدّ يد التعاون والصداقة لتسع دول عربية، كانت اليمن من أولى البلدان التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في ٢٤ سبتمبر أيلول عام ١٩٥٦م، سبقتها بشهور مصر في ٣٠ مايو أيار، وسوريا في الأول من أغسطس آب من العام نفسه.

وفي المؤتمر المشار إليه، التقى الوفد اليمني المشارك بالوفد الصيني بحرارة واضحة، مما عزّز التفاهم الثنائي وأرسى أساساً متيناً لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. فبمشاركة الصين في هذا المؤتمر أعلنت الصين عن اهتمامها بتطوير علاقاتها مع الدول العربية، كما كانت فرصة أمام الدول العربية لاستعادة الثقة وإقامة العلاقات وبعضها أقام التحالفات مع جمهورية الصين الشعبية . بالنسبة لِـ ''شمال اليمن''، فقد اعترف بالصين بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٤م، وأنتج هذا الاعتراف وقوف الصين الى جانب الثورة اليمنية ''٢٦ سبتمبر ١٩٦٢''، وفي زمن حصار صنعاء أعلنت الصين بكل وضوح أن الصين حكومة وشعباً تؤيد اليمن في نضاله العادل من أجل حماية سيادة الدولة والاستقلال الوطني، كما ان السفارة الصينية في صنعاء ظلّت تواصل عملها، برغم انسحاب جميع السفارات العربية والأجنبية اثناء الحصار وحتى انتصار الثورة.

في ذلك الوقت كان ''جنوب اليمن'' أو ''الجنوب العربي''، يرزح تحت الاحتلال البريطاني، وكان موقف الصين مشرفاً من خلال تأييد نضال أبناء الجنوب من أجل محاربة الاستعمار وتقديم كافة أشكال المساندة للحصول على الاستقلال الوطني انطلاقاً من المبادئ الخمسة التي تحكم علاقات الصين بالدول العربية، والتي أعلن عنها رئيس مجلس الدولة الصيني ''شو ان لاي'' في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣م أثناء زيارته الى مصر، ومنها تأييد الصين لنضال أبناء كافة الدول العربية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني بدءاً بالاستقلال السياسي، ومروراً بالاستقلال الاقتصادي وتحقق الاستقلال لجنوب اليمن – الجنوب العربي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وإعلان جمهورية اليمن الجنوبية، مما أسهم في قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتوقيع على تبادل التمثيل الدبلوماسي في ٣١ يناير ١٩٦٨م.

كما ساهم اليمن، شماله وجنوبه، في دعم جمهورية الصين الشعبية لاستعادة مكانتها الشرعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وفق القرار الأممي رقم ٢٧٥٨ في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر تشرين الاول ١٩٧١م. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو أيار١٩٩٠، كانت الصين من أوائل الدول التي أيّدت وحدة اليمن واستقراره الوطني، مما عزز علاقات الصداقة المتينة بينهما.

كما أيّدت الصين المبادرة الخليجية لعام ٢٠١١م، ومخرجات الحوار الوطني اليمني. وفي ظل الأوضاع الراهنة التي يشهدها اليمن والحرب المستمرة منذ مارس أذار ٢٠١٥م ظلت الحكومة الصينية على موقفها الثابت والمبدئي وقامت بحث جميع الأطراف للوصول إلى حل سياسي وفق المرجعيات الدولية والمرتكزات التي قامت عليها ومخرجات الحوار الوطني اليمني.

كما قدّمت الصين الصديقة المساعدات الانسانية والمواد الغذائية ومساعدات عبر برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ونظراً لموقع اليمن

التتمة على الصفحة ١٧

تتمة المنشور على الصفحة ١٦

الفريد والمتميز وميّزاته المهمة في تاريخ طريق الحرير البحري، وبخاصة ميناء عدن، الذي يقع في ملتقى البحر الاحمر والبحر العربي، فإنه سيكون محطة مهمة في طريق الحرير البحري الصيني في المستقبل المنظور.

كما وكانت الصين سبّاقة في تقديم القروض السخية لليمن وإقامة الطُرق البرية بين المحافظات اليمنية، حيث نفذت الطريق الرابط بين الحديدة على البحر الاحمر والعاصمة صنعاء، بطول ٢٣١ كيلومتراً، كما قامت بتنفيذ الطريق الرابط بين ''امعين -ابين'' والمكلاء-حضرموت بخبراتها الصينية المتقدمة، وهذه الطرق الهامة تفيض بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المجتمع اليمني.

كما قدمت الصين لليمن المساعدات المالية في مختلف الظروف وأحلكها وأدقها، كذلك إرسالها الفرق الطبية والادوية والآلات ومعدات الجراحة.

إن العلاقات اليمنية الصينية الراسخة تواصل تطورها يوماً بعد يوم، وها قد وصلت الى مستويات رفيعة في مجالات واسعة، وبعودة الاستقرار الى اليمن، ستتجذر هذه العلاقات بأعمق ما يمكن في التاريخ، لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

***صالح عيدروس علي: ممثل رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء وحلفاء الصين في اليمن، ورئيس منتدى قراء مجلة "الصين اليوم" في اليمن، ورئيس منتدى مستمعي القسم العربي لإذاعة الصين الدولية CRIومنتدى أصدقاء مجلتها "مرافئ الصداقة" باليمن، ورئيس نادي مشاهدي القسم العربي للفضائية الصينية CCTVفي اليمن.**

اليَمن والصّين.. إنسانية العَلاقات وكَسب مُشترَك

موقع الصين بعيون عربية

هايل الخولاني

ارتبطت بلادنا اليمن وجمهورية الصين الشعبية بعلاقات صداقة متنامية، بخاصة منذ أن قرر البلدان إقامة علاقات دبلوماسية في العام ١٩٥٦، ومروراً ببداية تسعينات القرن الماضي، حين شهدت اليمن والصين وحتى اليوم تطوراً ملحوظاً ومتزايداً ونوعياً في العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، كون هذه العلاقات تعتبر مطلباً ضرورياً تدركه قيادتا البلدين السياسيتين.

العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والصين ضرورية وتدرك أهميتها القيادتان، لا سيّما في ظل المتغيرات الدولية الراهنة التي تتطلب الاتجاه نحو المزيد من التعاون والتقارب، لما يخدم البلدين الصديقين، حيث استمدت اليمن منذ قرون طويلة ماضية قوتها وانجازاتها ونجاحها في شتى المجالات من خبرات وكفاءة وأركان وأنظام دولة جمهورية الصين الشعبية.

العلاقات ما بين اليمن والصين لم تفتر يوماً في أي مجال اقتصادي واستثماري وسياسي أيضاً، حيث واكب التطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية نشاط وتعاون تنموي ملحوظ، نظراً لما يمتلكه البلدان من امكانيات اقتصادية هائلة، كذلك الأمر في المنحى التقني ومسرب الإنشاءات. ومن المهم التذكير هنا أن حقول التعاون طيلة الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة شهدت تزايداً وتطوراً فائقاً ومتواصلاً للتعاون، نظراً لأهميتها بالنسبة للبلدين، ولأجل المحافظة على هذه الاندفاعة قدّمت حكومة الصين لبلادنا العديد من القروض والمساعدات، ومنها تلك المخصصة للاستثمار في الطرق والجسور، مضافاً إليها الغزل والنسيج والكهرباء والانشاءات كما سبق وذكرت، والتي كان آخرها مساهمة الصين بتشييد مبنى وزارة الخارجية اليمنية، حيث كان البلدان قد وقّعا على اتفاقية التوأمة بين مدينتي عدن وشنغهاي، في عام ١٩٩٦ وكذلك حضرموت ومقاطعة انغواي في العام ١٩٩٧ ، كما تسلمت العاصمة صنعاء هدية من مقاطعة »شنغهاي«، وهي عبارة عن وحدة متكاملة لردم الحفريات في الشوارع الأسفلتية والأحياء والمدن اليمنية ومجال النفط والثروات المعدنية.

تعتبر الصين المستورد الأول للنفط اليمني، وتتعهد الصين مناطق إمتياز في مجال الاستكشاف للنفط والغاز ببلادنا، وفي المجال الاستثماري لا بد من الاشارة هنا الى أن بلادنا سعت بشكل حثيث لاستقطاب الاستثمارات في هذا الجانب، لذا توصل البلدان إلى اتفاق لإقامة مشروع مشترك للحديد ولإنشاء مصنع للزجاج.

وفي المجال التعليمي والتربوي تتوافر علاقات متميزة بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في كلا البلدين، وكذا الجانب الصحي، فالصينيون هم أقدم مَن تواجد في اليمن بطاقمهم الطبي واجهزتهم الطبية الحديثة وكادرهم المتميز ولهم بصمات إيجابية وإنسانية واضحة في أوساط شعبنا اليمني فشكراً لهم على جهودهم الانسانية التي نقدرها حق قدرها في مختلف الاوساط اليمنية، ومنها الشعبية والإعلامية ومَجموعات المُفكّرين والكتّاب والإعلاميين والصحفيين والمُبدعين عَقلياً ومِهنياً.

***عضو في الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (وحُلفاء) الصين.**

العلاقات العراقية الصينية.. نجاحات وتطور ملحوظين

موقع الصين
بعيون عربية -
بهاء مانع شياع

شهدت العلاقات العراقية الصينية منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨م، نمواً حيناً، وتراجعاً حيناً آخر، ويَكمن السبب الرئيسي في ذلك الى أحداث عصفت بوطننا الحبيب العراق، جُلّها مشاكل وأزمات شكّلت وما زالت تشكل المُعضلة الأساسية في ما تشهده تلك العلاقة من مد وجزر، إذ أنها تنعكس عليها مُباشرةً.

فخلال حرب العراق سابقاً مع الجار الإيراني وبعدها، شهدت العلاقات العراقية مع الصين تراجعاً ملحوظاً، واستمر ذلك على هذا الحال طويلاً بسبب فرض الحصار الدولي الظالم على بلادنا، ثم عادت العلاقات مع الصين إلى بداياتها في النمو والتطور والإنجاح، لا سيّما بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء. وفي الآونة الأخيرة بالذات لمسنا أن العلاقات بين بلدينا الصديقين آخذت تنتعش وتشمل جوانب مهمة، وبخاصة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وبعد أحداث العراق عام ٢٠٠٣م والتغيير الذي حدث، شهدت العلاقات قفزة ملحوظة، بخاصةً بعد دخول الصين إلى السوق العراقية بقوة متصاعدة ونفاذ، حيث بدأت البضائع الصينية تُسوّق وحازت على لقب "رائدة"، فغزت الأسواق بصورة بصورٍ ملفتة للأنظار، وتوجّه التجار العراقيون الى عقد صفقات تجارية كبيرة مع الصين، ونشطت وتحوّلت السوق العراقية من استيراد المواد اليابانية والغربية والأمريكية، إلى المواد الصينية أساساً لأسباب عديدة، إذ غدت الصينية مُغرية ومناسبة لأوضاع العراقيين المالية، ولا سيّما لمحدودية دخل الفرد العراقي العادي، والجودة العالية والنوعية التي تتميز بها أنواع من البضائع الصينية التي زاد الاقبال الواسع عليها، بالرغم من توجّه التجار العراقيين لاحقاً، الى جلب بضائع بدرجات أدنى نوعية من المقبول للأسف، في محاولة منهم لجني أرباح كبيرة، دون الاهتمام بجودة المنتج ومَطالب المُستهلكين.

نحن في العراق نعلم أن تجارنا من مستوردي تلك البضائع المختلفة المتدنية النوعية يحاولون الضغط على منتجي الشركات الصينية لتخفيض جودة وكفاءة المُنتَج، لمنافع شخصية ربحية دون أخذهم بالاعتبار صورة الصين البهية، وهم بذلك يُثيرون إساءات للصين وللصناعة الصينية التي أثبتت نوعيتها الرفيعة في الأسواق الغربية عموماً. لذا، نتمنى على الحكومة **الصينية** أن تجترح حلولاً مناسبة وجذرية لهذه المشكلة، وبالتعاون ما بين البلدين والحكومتين، ولوقف الإساءات للصناعة الصينية المعروفة بالتطور والنوعية، ولتوجيه أفضلها للمستهلك العراقي.

وبفضل البدائل الصناعية الصينية لم يعد أي بيت من بيوتات العراقيين يخلو منها، نظرا للمتطلبات المتصاعدة للسوق العراقية. وفي مجال النقل دخلت العجلات الصينية المختلفة الأنواع والأحجام الى بلادنا، وأصبحت تنافس العجلات ذات المناشيء الأخرى، بفضل تطور تلك الصناعة ورُقيّها.

كما شهدت صناعة النفط والغاز هي الأخرى دخول الشركات الصينية في سوق الاستثمار العراقي، وأصبحت منافسةً لباقي الشركات العاملة في مجال الصناعات النفطية. ويعود الفضل في ذلك إلى تقدم الصناعة النفطية الصينية المدفوعة بالابتكار والجديد، وإلى تسارع وتائر العلاقات الاقتصادية بين البلدين ألتي شهدت صرحاً جديداً وكبيراً وازدهاراً واضحاً، ونأمل أن تستمر هذه العلاقات بالتطور المستمر لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين وخيرهما.

أما في جانب العلاقات السياسية بين العراق والصين، فهي تشهد تقارباً كبيراً بسبب مواقف الأصدقاء الصينيين، وعلى رأسهم الرئيس الصادق والصدوق (شين جين بينغ)، حيث ساندت ولا تزال الصين الشعبية تساند العراق وتدعمه في حربه ضد المجاميع الإرهابية، وتؤيده بإستمرار في المحافل الدولية والأممية، وأعربت الصين مراراً وتكراراً عن مساندتها للعراق ووقوفها معه في تصديه لتلك المجاميع من أجل استقراره واستقلاله وسيادته ورفاهية شعبه، وقد ساهمت المبادرات العديدة التي أطلقتها القيادة الصينية الحليفة وعلى رأسها الحليف (شين جين بينغ)، ومنها "مبادرة الحزام والطريق"، في انفتاح العلاقات بين بلدينا على مصاريعيها وبمختلف جوانبها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية الخ، لتزدهر وتُزهِرُ علاقتنا وتصل السماء، ولتحقق لشعوبنا جميعها المزيد من التقدم والرخاء والحرية والسلام المكين.

***بهاء مانع شياع: رئيس (المجموعة الرئاسية العراقية الاولى – الأول من أكتوبر-٢٠١٦ الذكرى ٦٧ لتأسيس جمهورية الصين الشعبية) للفرع العراقي للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء (حُلفاء) الصين، ورئيس منتديات مستمعي الاذاعة الصينية CRI ومجلتها "مرافئ الصداقة"، ومجلة "الصين اليوم" العربية، وكاتب وصحفي ومحرر صحفي في جريدة الاضواء المستقلة ووكالة الاضواء الاخبارية، وعضو في نقابة الصحفيين العراقيين.**

تطور الصناعة في الصين والعلاقة مع العراق

موقع الصين بعيون عربية
باسم محمد حسين

لم تكن الصين الأولى عالمياً في عدد السكان فقط والذي تعدى المليار نسمة منذ عقود. بل هي الأولى عالمياً من حيث الاستيراد والأولى عالمياً من حيث التصدير أيضاً .

والاعتماد الأكبر في الاقتصاد الصيني على الصناعة وأقل منه على الزراعة ، حيث فيها مختلف الصناعات الموجودة في العالم . فبعد عام ١٩٤٩ الذي أعلنت فيه جمهورية الصين الشعبية ، تطورت الصناعات بمختلف أنواعها تطوراً سريعاً مذهلاً نتيجة لمرورها بمراحل تنمية وتطوير شاملتين وصاحَبَ هذه الحركة حركة تصدير قوية أيضاً حيث كانت أسعار المنتجات الصينية أقل بكثير من أسعار المنتجات ذاتها في الدول الصناعية الأخرى مع فارق بسيط جداً في النوعية والجودة حينها ،الأمر الذي ساهم في انتشار هذه الصناعات في مختلف بقاع الأرض شرقاً وغرباً.

في تلك الحقبة من التطور السريع دخلت الصناعة الكيميالكترونية حيث كانت تنجز في مصانع صغيرة وكبيرة ، كما تطورت الصناعات النفطية بشكل سريع جداً فاق جميع التوقعات وكذلك إنتاج الفحم والذي تعد الصين أكبر منتج للفحم في العالم بنسبة ٤٠% من الإنتاج العالمي بسبب الحاجة الماسة للطاقة المستخدمة في الصناعة والاستهلاك المحلي للكهرباء ناهيك عن الصناعات التقليدية الأخرى الثقيلة والخفيفة والاستخراجية والإنشائية والتحويلية والاستهلاكية وأيضا صناعات الطائرات والسيارات والقطارات والسفن ومعدات الطاقة والصناعات النسيجية ، ووقتها سجل النمو الصناعي أكثر من ١٠% . بعد عام ٢٠٠٩ تجاوزت الصين ألمانيا والولايات المتحدة في إنتاج السيارات ومن عدة أنواع . بلغ الناتج المحلي للقطاع الصناعي قرابة ٧٣% من الإجمالي بينما حصلت الصناعات التحويلية على نسبة ٤٤% من الإجمالي تقريباً وهي أرقام لا تتواجد في أغلب دول العالم . كان لهذا التقدم العجيب أسباب عديدة منها الإصلاح الاقتصادي في دولة الصين ومنها دخول الاستثمار الأجنبي منذ عام ١٩٩٠ يضاف الى ذلك ثقافة العمل الصينية واستثمار كافة الإمكانيات المتاحة ومنها بدائل المواد الخام الداخلة في الصناعات المختلفة ومنها العمل الجاد والمثمر بكامل وقت العمل حيث احترام الوقت هو حالة مقدسة تقريباً في الثقافة الصينية يضاف لها الإخلاص والتفاني في العمل وعدم هدر أي فرصة للتطوير والتقدم وتقليل كلف الإنتاج وتحسين نوعياته.

وفي وطني العراق هناك أمثلة كثيرة على ما تقدم حيث الشركات الصينية دخلت في القطاع النفطي الاستثماري بشكل واضح من خلال العقود المباشرة مع الدولة العراقية أو من خلال كون بعض شركاتها الساندة للشركات الرئيسية المتعاقدة مع الدولة . وهناك مشروع استثماري كبير من المؤمل جداً أن تتبناه شركة (CSCEC) الحكومية الصينية بالتعاون مع مجموعة شركات حنا الشيخ وهو بناء ميناء الفاو الكبير بطاقة عالية جداً وبمواصفات حديثة وقابلة للتطوير ، والمباحثات جارية بغية التوصل لاتفاق يرضي جميع الأطراف ويشمل بناء أرصفة حرة وأرصفة حاويات وميناء نفطي بالإضافة الى الورش الخدمية والأحياء السكنية والمنطقة السياحية وجميع مستلزماتها الأخرى ، ومن المؤمل المشاركة في الإدارة لعدد غير قليل من السنين .

***الاستاذ باسم محمد حسين: كاتب وعضو في المجموعة العراقية للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب حلفاء الصين. سكرتير تحرير مجلة الغد للحزب الشيوعي العراقي وعضو المكتب الإعلامي ومكتب العلاقات الوطنية للحزب والأمين الإداري للنقابة الوطنية للصحفيين العراقيين.**

موقع الصين بعيون عربية
www.chinainarabic.org

بعيون عربية الصين

مشروع الصين بعيون عربية

هو مشروع متكامل، يهدف إلى جعل الصين أقرب، وهي التي باتت تفرض نفسها في كل مكان في العالم، والتي تحولت إلى فرصة وتحدّ في الآن عينه، وهو لبنة أولى في بناء المعرفة العربية حول الصين.

يقوم المشروع بشكل أساسي على موقع الصين بعيون عربية www.chinainarabic.org على شبكة الإنترنت، وهو موقع متكامل يتضمن الخبر والمعلومة والرأي والتحليل والتحقيق والدراسة ويتناول قضايا الصين الداخلية وعلاقاتها مع الدول العربية والعالم ككل، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمنوعات والرياضة.

الموقع هو جزء من طموح عربي لإقامة علاقة صداقة مع الصين، وهو موقع شقيق للاتحاد الدولي للصحفيين والاعلاميين والكتاب العربي أصدقاء الصين، هذا الاتحاد الذي يتولى رئيس تحرير الموقع مهمة أمين السر وعضو المجلس القيادي التنفيذي فيه.

مدير الموقع: محمود ريا

رئيس التحرير: علي ريا

لتعليقاتكم واستفساراتكم وملاحظاتكم ومقالاتكم، يمكنكم مراسلتنا على العناوين البريدية التالية:

بريد موقع الصين بعيون عربية الرسمي: info@chinainarabic.org

مجموعة الصين بعيون عربية على الفايسبوك China In Arab Eyes الصين بعيون عربية

بريد مدير المشروع: ramamoud@gmail.com

رقم الهاتف:

٠٠٩٦١٣٩٣٤٣١٣ من خارج لبنان

٠٣٩٣٤٣١٣ من لبنان